سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٣ يوليو ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	إعادة النظر فى الميزانية النقدية، ودراسة العجز	٤
٢-	العلاوات والضرائب والأسعار والاصلاح الوظيفى	٩
٣-	صندوق الطوارئ والعجز الناتج عن العدوان	٢٠
٤-	توقيت إعلان الميزانية، وكيفية عرضها على الشعب، وأثرها على دول الدعم العربى	٢٢
٥-	خطة التنمية والاستثمارات، ومشكلة التمويل الأجنبى	٢٨-٣٠

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٧/٣

الموافقة على مشروع الميزانية الجديدة للدولة لعام ٦٩/٦٨ فى ضوء المناقشات التى تمت فى المجلس، بعد استماعه للعرض التفصيلى للموقف المالى والاقتصادى، والنظرة الشاملة لخطة التنمية على مدى هذا العام، وميزانية النقد الأجنبى.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٣ يوليو ١٩٦٨

عبد الناصر: إن شاء الله هنسافر بكره.

أصوات: مع السلامة يافندم.

عبد الناصر: أشوفكم بخير.

الحقيقة الواحد كان بيفكر إن الزيارة دى تبقى بعدين لكن شايف من الضرورى إنها تكون دلوقتى، وإحنا مقدمناش سكة الحقيقة غيرهم وخصوصا بالنسبة للقوات المسلحة، ومناقشة الموضوع من كل جوانبه من الناحية السلمية. وإذا مكانش فيه أى سبيل لهذا فإذاً لن يكون أمامنا إلا سبيل واحد وهو الحرب؛ يبقى إزاى بنجهز نفسنا تجهيز كامل؟ وزى ماقلنا قبل كده: رغم إن احنا بنجهز نفسنا ولكن التجهيز مهواش كامل؛ لسه عايزين حاجات بحيث إن احنا نقدر نصل الى الحجم بتاع القوات اليهودية. وإن شاء الله تكون رحلة موفقة.

أصوات: إن شاء الله يافندم.

عبد الناصر: طبعا إنها مش هتكون سهلة لأن هى كلها مطالب، لما الواحد يروح يطلب ويطلب يطلب يطلب بتبقى العملية الحقيقة.. خصوصا إن احنا بقالنا مدة عمالين نطلب.

ف. فوزى: بنطلب ومابندفعش.. على النوتة!

عبد الناصر: على النوتة آه! (ضحك)

الموضوع التانى موضوع الميزانية: إحنا اتكلمنا فيه مرات عديدة قبل كده، ونرجو إن احنا النهاردة نخلص بسرعة، يعنى دلوقتى ٨,٣٠ كده على ٨,٣٥ كده نضرب رقم قياسى! (ضحك)

صوت: الأصول كده ساعة.

زكى: ما سيادتك..

عبد الناصر: إنت جيت عقدتها ياحسن! خلاص طيب اتفضل.

زكى: سبق شرحنا الميزانية النقدية المرة اللى فاتت، كان العجز حوالى ٤ مليون جنيه. أعدنا النظر فى الميزانية على ضوء الطلبات الجديدة اللى تقدمت إلينا وعلى طلبات الطوارئ؛ باختصار أيضا أعدنا النظر فى الميزانية على ضوء إننا زودنا أهداف الصادرات وقد وصل الى أكثر من ٣٢,٥ مليون أكتر من السنة الماضية – وهى عبارة عن حاجات صناعية وبترول – وإدينا تشجيع كبير للقطاع الخاص، وهتساعدنا على سداد جزء كبير من الديون بتاعتنا خاصة الدول الأجنبية.

الزيادة جت فى الاستيراد فى بعض السلع على ضوء إعادة النظر فى طلبات القطاعات، وأيضا الزيادة الكبيرة فى طلبات القطاع العام. الواقع إنه بالرغم إن العجز ٢٠ مليون إلا إنه مبنى على أساس الآتى:

أولا: إننا ننفذ أهداف التصدير بالكامل.

ثانيا: أُخذ فى الاعتبار أكبر ضغط ممكن فى المصروفات الغير المنظورة.

ثالثا: أُخذ فى الاعتبار إننا مش هنقدر ندفع الالتزامات المستحقة علينا بالنسبة للدول الشرقية، ودى حوالى ٢٩,٥ مليون بالنسبة للاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون الاقتصادى، وحوالى ٧ مليون جنيه بالنسبة للاتفاقيات الخاصة.

أخذنا فى الاعتبار بعض الالتزامات اللى لابد من سدادها، واللى لو لم تسدد يتعذر علينا إننا نحصل على تجديد كثير من السلع المطلوبة؛ فتبقى مبنية الميزانية على هذا الأساس إنه علاوة على زيادة الصادرات وعلاوة على الضغط فى الإنفاق غير المنظور إن احنا نجدد كل هذه الالتزامات. وده بيقتضى إننا نرجع نتصل بيهم زى ما عملنا فى يناير اللى فات، ونشوفهم دولة دولة ونحاول إن أمكن إننا نأجل هذه الالتزامات.

النقطة التالتة: طبعا الميزانية مبنية على أساس أنه فى مؤتمر الخرطوم إننا نحصل على المبالغ المقررة فى خلال العام بالكامل دون أى تغيير، وأيضا فيه بعض الطلبات اللى مأمكنش أبدا إننا نقدر ناخدها فى الاعتبار بسبب العجز الكبير ده؛ فمبنية على أساس إن فيه طلبات حوالى عشرة مليون جنيه بنأمل إننا نحصل عليها وكقرض ويدفع على سنوات تالية، وبالتالى توفر فى الميزانية أو على الأقل بتقلل احتمال زيادة هذا العجز.

عبد الناصر: بتاع الاتحاد السوفيتى؟

زكى: بتاع الاتحاد السوفيتى، وإحنا برضه بنزيد على سيادتك عبء إلا إنه بنرجو إن هذا المبلغ إنه يكون..

عبد الناصر: هو أنا لما شفت الرقم المطلوب اتخضيت مش عارف هم يعملوا إيه؟! يعنى عايز ١٨ ألف عربية؟

ف. فوزى: أيوه.

زكى: ١٥ ألف.

عبد الناصر: ١٨.

ف. فوزى: ١٨ ألف عربية و ٣٠٠٠ مقطورة.

عبد الناصر: ٣٠٠٠ مقطورة؟ ده قطعا هيغمى عليهم! (ضحك) أصلهم بيعتبروا العربيات مش حاجات عسكرية.. مبيعتبروهاش عسكرية.

زكى: أخدناها منهم السنة اللى فاتت ودفعنا جزء بالعملة الحرة والباقى بعد كده على أقساط، فعلى هذا الأساس يبقى العجز مقدر بـ ٢٠ مليون. هذا العجز يزيد لو مأمكنش إننا نحقق هذه الأهداف ويرتفع الى ٦٣ مليون. ولذلك إحنا كنا نرجو إننا نحاول – إن شاء الله – نحقق أهداف الصادرات كلها ونلتزم بالاستيراد فى الحدود المتاحة، وأيضا نحاول إننا نسد هذا العجز عن طريق الاقتراض من دولة أو أخرى علشان نسد ٢٠ مليون جنيه.

الميزانية مبنية على أساس إن الخطة فيه حوالى ٢٦,٥ مليون ده المدفوع مقدم، فالواقع إن ده أكبر من أى مبلغ بنخصصه لسنوات سابقة؛ إحنا كنا بنخصص ما بين ١٥ و ٢٠ مليون السنة دى ٢٦,٥ مليون جنيه. هو كانت الطلبات للقطاعات أكتر من كده، ولذلك احتاج الأمر أن يخفض طلبات القطاعات بحوالى ٢٠ مليون جنيه.

ده باختصار الخطوط الرئيسية.

صدقى: والواقع إنه صورة الميزانية النقدية السنة دى بيتهيألى إنها أحسن من السنين الماضية، بالنسبة للقطاع الصناعى بس هو بيتهيألى إنه بياخد جزء كبير من الميزانية. فلو سمح سيادة الريس أدى بس صورة بسيطة إنه الميزانية المقدمة السنة دى بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد هنستورد للقطاع الصناعى والبترول بما قيمته ٨ مليون جنيه أقل من السنة اللى فاتت، أهداف التصدير السنة دى ٢٩,٥ مليون زيادة عن السنة اللى فاتت؛ ففيه يعنى لصالحنا أو لصالح ميزان المدفوعات ٣٧,٥ مليون من قطاع الصناعة فقط.

عبد الناصر: هل هتقدر تصدر الـ ٢٩,٥ مليون؟

صدقى: أيوه يافندم.. إحنا ماشين السنة دى لنحقق أهداف التصدير، بالعكس الأهداف حتى اللى احنا حاطينها تم التعاقد على أكتر من اللى احنا حاطينه فى الخطة؛ يعنى مثلا بالنسبة للأثاثات إحنا حاطين هدف تصدير السنة الجاية مليون جنيه، تعاقدنا فعلا مع الاتحاد السوفيتى وغيره على عقود بـ ٣ مليون جنيه يتم تصديرها فى ٣١ ديسمبر، يعنى مضمون إن احنا هيتم التصدير فيه٢ مليون جنيه أهم زيادة عن اللى وارد، الباقى جزء كبير جدا جاى من قطاع البترول.

قدامى بالنسبة لقطاع البترول: السنة اللى فاتت ٦٨/٦٧. تصديرا واستيرادا كان فيه عجز فى الحر ٢٠ مليون، وفيه عجز فى الاتفاقيات ٩,٦٦٤,٠٠٠؛ يعنى معناها إننا لو صدرنا أقل ما استوردنا ٣٠,٣١٥,٠٠٠ السنة اللى جاية هيبقى فيه عجز ٤ مليون فى الحر وفيه فائض ١١,١٥٥,٠٠٠ فى الاتفاقيات؛ يبقى فيه فائض٧ مليون يعنى إذاً فيه ٣٧ مليون جنيه فى قطاع البترول لوحده فرق يضاف.

أنا لما بقول العجز لأن جزء من هذا هو أكتر من العجز – منتجات إحنا بنجيبها لحساب القطاعات التانية اللى هى القوات المسلحة الطيران وشركة الطيران العربية – بيخش فى الميزانية بتاعتى.

فالحقيقة صورة الميزانية النقدية بالنسبة لقطاع الصناعة، يعنى لأول مرة يمكن قطاع الصناعة بيغذى الميزانية النقدية. وأنا أحب أقول إنه إحنا أيضا أخذنا موقف التحفظ لهذه الأرقام بالنسبة للبترول، يعنى إحنا كنا الى جانب التحفظ عشان – بإذن الله – إذا جاب فائض يبقى أحسن عشان ماندیش أرقام وبعدين متطلعش.

بس أنا حبيت أدى الصورة دى عشان نطمئن لهذه الأرقام.

حجازى: فالحقيقة بعد إعادة التمويل بتاع الميزانية، النتيجة النهائية للميزانية الأولى الخاصة بالحكومة والوزارات والمصالح، أصبح فيه فائض إيرادات عن المصروفات قدره ٤,٥ مليون. وده تم بعد إدخال بعض القرارات الخاصة بالإيرادات؛ منها رفع ١٠ مليم فى السجاير، و١٠ مليم فى السولار، ثم أخذ ١٣ مليون من الإدارة المحلية من فائض متوافر فى أرصدة البنوك، ثم أخذ أيضا مليون عملة تذكارية زيادة السنة دى، و٢,٥ مليون مبيعات مخازن، و١,٥ مليون من مبيعات مخلفات الخاصة بالقوات المسلحة، وتوقع زيادات فى الضرائب السيادية فى السنة اللى جاية عن المحصل هذا العام أو عن التقدير الخاص بالسنة اللى فاتت.

بعد إدخال هذه التعديلات على جانب الإيرادات، أصبحت ميزانية الحكومة ووزارات ومصالح تحقق وفر قدره ٤,٤ مليون أو ٤,٤٠٠,٠٠٠.

الزيادة فى الباب الأول: طبعا أُخذ فى الحسبان كل الحتميات، أخذ فى الحسبان الزيادة فى الباب الأول ٢٦,٨ مليون يعنى بنسبة ٧,٤ ٪، يعنى نسبة مرتفعة لكن تمثل فى الحقيقة كلها اعتمادات حتمية، فيما عدا عندنا طبعا فائض الخريجين حاطين له مبلغ ٧,٥ مليون، ثم العلاوة بتحقق هذا العام حوالى ١٣ مليون، ومحطوط مليون جنيه للإصلاح الوظيفى وحالات الرسوب اللى فى الوزارات، وأيضا نص مليون كمكافئات وحوافز تشجيعية تصرف بناءا على القواعد اللى صدرت قبل كده.

الباب التانى: أيضا فيه زيادة على ٧٦,٦ مليون، ومعظمه جاى نتيجة زيادة الاعتمادات الخاصة بالقطاعات اللى هى محتاجة الى تشغيل أو التوسع فى طاقة التشغيل الخاصة بيها؛ زى التربية والتعليم والصحة والزراعة والرى، يعنى كلها ناتجة من عمليات التشغيل الإضافية فى خلال ٦٨/٦٩.

الاستخدامات الاستثمارية: برضه زادت ٩٠,٦ مليون، ده أيضا طبعا الأخ الدكتور سيد هيشرح الزيادة على الخطة الاستثمارية فى العام القادم.

قطاع الحكومة بهذا الشكل جايب ٤,٤ مليون، استخدمناها فى الحقيقة فى تغطية العجز اللى ناتج فى الهيئات العامة، وضمينا فى قطاع الهيئات العامة كل الهيئات العامة اللى كانت موجودة مع الوزارات والمصالح مع الهيئات العامة؛ زى السكة الحديد والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة الإنتاج الزراعى، يعنى كل من أطلق عليه هيئة عامة فى الميزانية جمع كله فى نطاق واحد.

العجز الموجود فى الهيئات العامة قسمناه الى ثلاثة أشياء، برضه علشان ندى الأشياء مسمياتها فيه عجز ٢,٥ مليون. إحنا قلنا عليه عجز مرحل وبالتالى لا نموله، وده عبارة عن خسائر مترتبة على استهلاك مش هنموله فى العام القادم.

وبعدين إعانة هيئات ليس لها موارد، مهواش عجز ولكن هو عبارة عن تكاليف الهيئات اللى ملهاش موارد على الإطلاق، ويبقى العجز الحقيقى للهيئات اللى لها موارد يمثل ٣١,٥ مليون. طبعا هذا العجز بالنسبة للهيئات بنغطيه بالفائض المتاح من بعض الهيئات العامة اللى بتحقق وفر فى خلال العام، وده مقداره ١٣,٣ مليون، هو يعنى معظمه جاى من السكة الحديد والبريد والتليفونات بالذات؛ يبقى الهيئات العامة صافى العجز الخاص بيها ٢٤,٨ مليون.

قطاع النشاط الاقتصادى، وهنا جمعنا كل المؤسسات الاقتصادية اللى بتمارس النشاط الاقتصادى سواء من نفسها أو عن طريق الشركات أو الجمعيات التعاونية، مقارنة الإيرادات بالنفقات الخاصة بيها فيه إعانة عجز خسائر مقدارها ٣١,٦ مليون. هى يمكن الجزء الأكبر منها ناتج من إعانات التصدير الخاصة بالصناعة بالذات، وبعض مؤسسات الزراعة؛ زى بنك الائتمان الزراعى، ومؤسسة اللحوم يعنى بعض الأنشطة اللى عرضناها قبل كده فى المجلس. الـ ٣١ مليون العجز الخاص بالمؤسسات الاقتصادية بيقابله فائض متاح لتمويل أرباح من بعض القطاعات ٢٩,٨ مليون يعنى حوالى ٣٠ مليون؛ أصبح رصيد العجز النهائى فى المؤسسات الاقتصادية ١,٨ مليون.

قطعا طبعا الصورة بتدى الخلاصة النهائية لناتج النشاط الاقتصادى الخاص بالمؤسسات الاقتصادية.

بعد كده جمعنا العجز كله، سواء كان خاص بالخدمات أو كان خاص بالمؤسسات الاقتصادية؛ فطلع فائض العجز على مستوى الخدمات كلها ٢٤,٨ مليون أو ٢٤,٩، والعجز الخاص بالمؤسسات الاقتصادية ١,٨ مليون؛ يبقى المجموع ٢٦,٧ مليون ده العجز الخاص بالنشاط الجارى على مستوى الدولة.

فالموازنة الاستثمارية، طبعا متفق عليها بناء على التخطيط والميزانية النقدية إن الاستثمارات ٣١٢. أمكن عن طريق الموارد المتاحة إن احنا ندبر ٢٨٧ مليون، وهناك عجز فى الموازنة الاستثمارية ٩٤,٨ مليون. والسنة دى بالذات عملنا قاعدة: هى إن المؤسسة ومجموعة شركتها تقابل من مواردها الذاتية أولا الالتزامات وتقابل الاستثمارات الخاصة بيها، ثم الفائض بس هو اللى يرحل الى صندوق الاستثمار؛ وبالتالى يعنى بندى رؤساء المؤسسات بعد موافقة التخطيط والخزانة واللجنة على المشروعات، بتبقى بتقدر تمول كل الاستثمارات بتاعتها من داخل القطاع دون الرجوع الى وزارة الخزانة.

طبعا معنى كده إن وزارة الخزانة هتدخل فى الصورة فيما يتعلق بمراجعة الاستثمارات فى البداية مع اللجنة.

ثانيا: عن طريق الجهاز المصرفى ومتابعة عملية الصرف.

ثالثا: عن طريق إنها تدخل فى الصورة إذا كان القطاع نفسه ليس له موارد ذاتية.

طبعا الموازنة الاستثمارية ممولة أصلا من احتياطيات المخصصات المتاحة ودفعات وإيرادات، ثم تسهيلات أجنبية ٥٨ مليون، إحنا هذا العجز الـ ٢٤ هنغطيه جزئيا عن طريق رفع التسهيلات الائتمانية الواردة فى المذكرة الى ٦٨ بدل ٥٨، عندنا زيادة فى احتياطات أجهزة المعاشات ١٦١ شهادات الاستثمار ١٥، وحصة الحكومة ٥٪ وبتجيب ٥,٣.

دى الموازنة الاستثمارية.

وبعدين بننقل الى الموازنة اللى هى تمثل الالتزامات العامة الخاصة بالدولة والمساهمة الخاصة بالحكومة فى تدعيم رؤوس أموال الشركات أو عملية تدعيم السيولة الخاصة بهذه الشركات. الموازنة الخاصة بالتحويلات الرأسمالية فى الواقع بتجيب عجز ما بين الموارد والنفقات الخاصة بيها أو الاستخدامات ١٣٤,٥٧٤,٠٠٠ جنيه.

العملية ناتجة من أقساط قروض مستحقة عن سنوات سابقة وفوائد سواء كانت محلية أو أجنبية، أو التزامات بين القطاعات المختلفة وصندوق الخزانة. الجانب الأكبر تقريبا ٥٠٪ من القيمة، مولت عن طريق الفوائد الدائمة والأقساط المحصلة، والباقى يمثل عجز مطلوب تمويله بمقدار ١٣٤,٥ مليون. وده عدا عجز آخر ٣٨ مليون كان المفروض إن احنا نعمل له احتياطى عشان سداد القروض فى المستقبل، ولكن رؤى إن نظرا لظروف اللى احنا فيها نرجئ تكوين هذه الاحتياطيات.

معنى هذا إنه الموازنة العامة نهائية على مستوى الدولة، آه.. نقدر نقول كلمتين على صندوق الطوارئ نظرا للظروف الطارئة. قلنا نعمل صندوق الطوارئ نرحل فيه الإعانات وكل التبرعات الخاصة بالمجهود الحربى. تبرعات المجهود الحربى موجودة فى الاتحاد الاشتراكى، تبرعات معونة الشتاء للمجهود الحربى، ثم الموارد الاستثنائية اللى هى الخاصة بمؤتمر القمة، ده هيقابل الاعتمادات الخاصة بالمهجرين، اعتمادات الطوارئ المدنية الخاصة بالدفاع المدنى.

ثم اعتمادات الطوارئ الخاصة بالقوات المسلحة، الصندوق ده بيبقى مستقل وبيمول بكل ما يتصل بموضوع الطوارئ.

الإعانات اللى هى ١٠,٥ مليون، إحنا كنا عملنا دراسة ووزارة الشئون الاجتماعية اشتركت معانا فى الدراسة، بنقترح إن احنا نعمل شوية رسوم على بعض النواحى على اللجنة الاقتصادية؛ من أمثلتها يعنى على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر لو سمح سيادة الرئيس، ندى فكرة الى أن تبت اللجنة فى التفاصيل. يعنى نقول عشرة مليم عن كل بطاقة تمويل، كل شهر عشرة صاغ على فاتورة التليفون، ١٠ مليم على فاتورة إنارة؛ يعنى بعض القروش أو الملاليم بحيث الحصيلة فى النهاية تجيب لنا حوالى ١٠,٥ مليون.

عبد الناصر: دى مؤقتة بإزالة آثار العدوان.

حجازى: مؤقتة بالضبط، وعلشان كده مواردنا كلها هتدخل فى صندوق الطوارئ. وأنا برجو من اللجنة الاقتصادية ندرسها، وأى حد من السادة الوزارء لو حد له تعليق ناخده فى الحسبان على أساس إنها تجيب ١٠,٥ مليون، اللى هو الجزء الممول لجزء من صندوق الطوارئ. بيترتب على كده إن الموازنة العامة على مستوى الدولة ٢٤، جارى هيئات ١,٨ مليون، جارى مؤسسات ٢٤,٨ استثمارات، ١٣٤,٥ تحويلات. يبقى الجانب الأكبر فى الواقع هو الخاص بالقروض والالتزامات.

فاضل عندنا ٣١,٩ مليون من مؤتمر القمة؛ يبقى الرصيد المطلوب تدبيره ١٥٤ مليون. الاقتراحات اللى عرضت يعنى بشأن تدبير ١٥٤ مليون هناخد منها..

عبد الناصر: وأنا والله وإحنا بنتكلم فى الميزانية لازم نتكلم عن العجز، الكلام اللى قلته لكم الصبح نعمل مؤتمر صحفى، لازم نقول: إن فيه عجز كذا وفيه عجز كذا؛ لأن دلوقتى فيه بالنسبة للبلاد اللى بتدينا فلوس الصورة إذا كانت باينة إن احنا عندنا فائض وفى الجرائد باين، فى رأيى إنهم هيقطعوا الفلوس! (ضحك) يعنى بعد ما هيقروا جرايد النهاردة كل بلد أول الشهر هتقطع الإعانة!

وبعدين برضه لازم نقول للناس إنه فيه عجز، أمريكا بتقول إن فيه عجز وإنجلترا إن فيه عجز وكل الدول بتقول إن فيه عجز.

وبعدين بالنسبة للإجراءات اللى هناخدها بالنسبة للعلاوات بالنسبة لكذا، لازم بيبان، هيفضل إن العملية إحنا مبنعملهاش بس كده بنعملها مضطرين.

زكى: عندنا نسبة العجز ١٢٧ مليون، ١٠٧ جاى من المؤتمر وعشرين عايزين ندبرهم دى الصورة.

عبد الناصر: بالضبط، ولازم الجرائد يعنى تبين هذا الكلام والإذاعة تبين هذا الكلام.

حجازى: يعنى هى ١٥٤ زائد مؤتمر القمة ١٠٨، إحنا حاطين تقريبا زائد الخسائر المترتبة على النشاط نفسه.

الاقتراحات هى محصورة فى الآتى: زيادة التسهيلات الائتمانية ١٠ مليون فى حدود الموازنة النقدية هنضع فائض. هو فائض لهدف فى الواقع بنرجو من سيادة الوزراء يشاركوا فى العملية؛ لأنه بنقول إنه إحنا متوقعين الفائض عشرة مليون نتيجة إصلاح اقتصادنا المالى واتخاذ إجراءات فى القطاعات، ونحط قصادها مبلغ لتدعيم عمليات الإصلاح الاقتصادى ٥ مليون، يعنى صافى فائض قدره ٥ مليون جنيه من عملية الإصلاح الاقتصادى، أنا شخصيا بأمل إنه يكون أكتر من كده.

وبعدين النص علاوة اعتبارا من الميزانية اللى جاية، طبعا السنة دى حطينا علاوة ٦٨؛ يعنى هيبدأ تأثير العلاوة الى نصف علاوة اعتبارا من أول يناير بالنسبة للقطاع العام.

عبد الناصر: هو موضوع النصف علاوة ده الحقيقة إحنا كنا بنبحثه من قبل العدوان؛ لأن كان باين إن القانون نفسه من العسير التطبيق.

حجازى: وبعدين يافندم فيه الاقتراح الخاص بإعادة الضرائب العقارية على العقارات المبنية بالنسبة للمحال التجارية.

عبد الناصر: وبعدين إحنا هنقول نص علاوة هيبقى بالنسبة لكل الفئات.

حجازى: وكل قطاع.

عبد الناصر: وكل الفئات كمان، يعنى الفئات اللى ليها كادرات خاصة كلها يعنى مانعملش تمييز.

حجازى: هو لما حصل عمليات تخفيض فى المساكن رفعت الضرائب عن طريقها عن الكل، لما برجع الضرائب العقارية على العقارات المبنية بالنسبة للمحال تجارية وصناعية والمحلات العامة وأرباب المهن؛ ده الحصيلة المتوقعة ٢ مليون.

وبعدين برضه فيه اقتراح برفع ضريبة الأمن القومى لبعض الفئات، وبالتالى هناخد من الموظفين والعاملين هناخد منهم نص علاوة؛ يبقى ضريبة الأمن لا تسرى على فئة العاملين وبتسرى على الأرباح التجارية. وأيضا بنقترح إنها ترفع أيضا بالنسبة للأطيان الزراعية؛ لأن معدل الضريبة الخاص بضريبة الدفاع حاليا ٧٥٪ من ضريبة الدفاع بينما فى الزراعة ٥٠٪، فعملية مساواة بيقترح رفع ضريبة الأمن تمثل ٢,٦ من القيمة الإيجارية الى ٣,٥٪.

عبد الناصر: أيوه ياسيد.

مرعى: والله يافندم، إذا كان هيعاد النظر مستقبلا فى تسعير الحاصلات الزراعية زى البيان الصادر عن الإصلاح الاقتصادى ممكن إذا مكانش هيعاد النظر، يعنى أنا شايف النهاردة الإجمالى اللى بيدفع عن الفدان حاجة ٩ – ١٠ جنيه وبعدين الحصيلة بتاعتها أسأل الدكتور حجازى أد إيه؟

حجازى: هى الحصيلة بتاعتها على مستوى الدولة ٢ مليون.

مرعى: لا.. ده ٥٠٪ بتاع الأراضى بس تطلع أد إيه؟

حجازى: يمكن مهياش كبيرة، إنما هى الفكرة هى حيث العاملين هناخد منهم، ثم الأرباح التجارية والمهن هناخد منهم ضرايب؛ القطاع الزراعى هناخد منه علشان احنا بناخد ده كله تحت عنوان التكافل الاجتماعى الخاص. المبالغ الى جايه من هذه الحصيلة ٢ و٢ و٢ ماتمثلش عبء يعنى ماتمثلش بالنسبة للموازنة حاجة كبيرة، إنما كتكافل اجتماعى لكل الفئات مش عاوزين يعنى تبقى فئات.

عبد الناصر: هياخد من الفدان حاجة بسيطة يعنى.

مرعى: هو الحقيقة يعنى كنا بحثناه قبل كده.

حجازى: أنا مش معايا إنما يعنى..

مرعى: يمكن حاجة بسيطة على المحاصيل الزراعية، يمكن تجيب له نفس الحصيلة من غير مانخش فى..

حجازى: وبعدين فيه تجديد قروض محلية للجهاز المصرفى حوالى ١٥ مليون، وبرضه تجديد قروض وتأجيل تكوين احتياطى الاستهلاك، كنا عاملين احتياطات عشان القرض الخاص بالدين العام حيث إن مفيش موارد؛ فبنأجل هذه العملية وبالتالى بتوفر ٢٩,٧ مليون.

وبعدين فيه التزامات تستحق فى العام القادم ٥٦ مليون، ونظرا إننا مش هندفع المبلغ كله السنة اللى جاية فبنقترح تأجيل ٣٦ مليون؛ ترتب على هذا التمويل بالعجز عن طريق الجهاز المصرفى بحوالى ٥٣ مليون.

فالحقيقه الإجراءات لموازنة الميزانية تبدو يعنى إنها.. فلما ١٠ مليم سجاير وشوية ملاليم فى فاتورة تليفون أو بريد أو بطاقة أو كذا، حتى لو كان لها أثر مباشر على الموظفين بالذات علشان العلاوة. إحنا بنقدر نخفف أثر العلاوة عن طريق أولا: إحنا حاطين الإصلاح الوظيفى والرسوب، وهى مشكله عاملة متاعب كبيرة وعاملين نص مليون حوافز، يمكن وقف نص العلاوة ووضع الحوافز تخلينا نحول الى علاوة ثابتة وعلاوة متغيرة حسب النتيجة، وتبقى دى الخطوة لإصلاح قانون ٤٦.

فى الواقع ده ملخص.

الشافعى: بالنسبة للنقطة دى: هو الإصلاح الوظيفى عمليه مالهاش نهاية ومالهاش أساس، ولذلك العلاوة هى يمكن الحل للرسوب الوظيفى لأن العلاوة يعنى مستمرة بحيث إنها بتقابل جميع الالتزامات الاجتماعية فى تطور الموظف. لكن أنا النهارده لما هاجى أعمل إصلاح وظيفى مش هيكون عادل فى كل الظروف زى العلاوة الدورية، ولذلك العلاوة الدورية كان الهدف منها القضاء على التعزيزات اللى مش مبنية على أساس ومقابلة التطور الاجتماعى بالنسبة للموظف، فإذا كنا هنقابلها بحوافز لسه أبعادها مش معروفة ولا دراستها مش مستكملة، وبعدين تعزيزات أساسها ماهوش محدد ولا واضح؛ لذلك الحقيقة بنعوم العملية

ومش هنحقق الهدف. الأأمن إن العلاوة تستمر لغاية ما هذه الدراسات تستكمل، لأن النهارده بنيجى نتكلم عن الرسوب الوظيفى العلاوة بتقابله؛ لأنه مهما الشخص رسب العلاوة الدورية بتقابل حد أدنى من تطور التزاماته. ودى كانت الفكرة الأساسية من القانون، على أساس إن بعد كده يبقى فى وصف الوظائف الأساس فى إيجاد الحوافز الحقيقية.

عبد الناصر: ونص العلاوة هيدينا أد إيه؟

حجازى: والسنة دى هيدينا ١,٥.

عبد الناصر: فى السنة؟

سليمان: غير الشركات.

حجازى: غير الشركات. الحقيقة المشكلة تنقسم لشقين..

كان فيه تحفز بالنسبة للقانون ٤٦ للعلاوات أدى الى إن ١٤ مليون اللى كانت متحملاها الميزانية فى الأول خاصة بالعلاوات.

الحاجة التانية: إنه هو لازم هيكون اتجاه المستقبل هو تخفيض العلاوة مش زيادة العلاوة بأى حال من الأحوال.

الحقيقة الثالثة: إن فعلا الفئات الصغرى اللى هى الفئات الدنيا فى الهيكل الوظيفى، هى اللى بتقاسى من الرسوب مش الفئات العليا؛ يعنى قلة من الفئات العليا تتأثر عملية الرسوب، ولذلك معالجة الرسوب لازم تكون لإراحة المجموعة الضخمة القاعدية اللى هى بتشكوا.

النهارده إحنا بنقول: إحنا عن طريق الوفورات اللى بتعملها الوزارات فى بعض الاعتمادات، ممكن إن احنا نعيد الهيكل الوظيفى فى الداخل.

الحاجة التانية: إنه برضه عن طريق توحيد بعض القواعد على مجموعة من الفئات، بتدى راحة نسبية للناس اللى بيشتكوا النهارده حتى لو بياخد العلاوة. العلاوة واخدها كده حاجة دورية مستمرة، فأنا بعتقد لو – عيب – إننا نعد طول السنة ندرس تخفيض أو توفير فلوس عشان تكوين درجات، إنما لو جمعت فى خلال الأشهر الأولى. وده اقتراحى فى خطة العمل اللى بنضعها فى تقرير الميزانية، لو جمعنا النهارده احتياجات

الجهات من عمليات إعادة التنظيم، وعندنا بالفعل حصيلة من هذه الدراسات سواء وفورات ذاتيه أو سواء كانوا ناس طالبين اعتمادات إضافية ودرس الموضوع.

أيضا العمالة الفايضة اللى موجودة فى كثير من القطاعات اللى يقال عنها، فأنا بعتقد عن طريق هذه الدراسة خلال الثلاث أشهر الأولى بنقدر نحل ولو جزئيا بعض المشاكل المترتبة على الرسوب أو الإصلاح الوظيفى.

وبالتالى بنيجى بعد كده مايبقاش فيه عملية السرسبة بتاعت القرارات والضغوط الشخصية اللى موجودة، اللى هى فى الواقع بتخلى ميزانية الباب الأول غير قائمة على أساس مادام الهيكل الوظيفى بيدرس وظائف بتعرف والوفر بيعرف، وبعدين بنركز على تدعيم القاعدة بتاعة الموظفين الأدنى. وأنا بعتقد إن ممكن نصل الى حلول الى أن يتضح معالم القانون ٤٦؛ لأنه فى الحقيقة القانون ٤٦ بطبيعة الحال غير صالح، لأنه معنى هذا إذا كان ٧,٤ السنة دى الزيادة فى الباب الأول ومعدل التنمية ٥ تقريبا؛ معناه إحنا معندناش فائض ومش قادرين نمول التنمية وعلينا التزامات فوق ١٦٠ مليون جنيه.

فالحقيقة أنا بعتبرها خطوة، ولو إن الناس مش مستعده تتقبل أى نوع من أنواع التخفيض بأى حال من الأحوال، إنما على الأقل السنة دى فى الكام شهر اللى جاى هم بياخدوا العلاوة.

وبالتالى أنا شايف ده الحل.

الشافعى: وبرضه الرسوب الوظيفى من واقع الطلبات اللى بتقدم للجنة التنظيم والإدارة، معظمها مركزة على الفئات العليا وليست الفئات الصغرى؛ وده اللى بيخلى الواحد بيتشكك فى عملية التنظيم الوظيفى بالنسبة للرسوب الوظيفى. ويعنى النهارده برضه الاتجاه لتطبيق فى كادر الجامعات على جهات متعددة غير الجامعة، برضه وسيلة أخرى لإيجاد الضغوط على الميزانية بالنسبة لفئات أخرى.

فأنا اللى بخشاه إن احنا تحت معالجة عملية الرسوب الوظيفى، مش بنخدم الناس الأولى بالرعاية الحقيقة الأولى بالرعاية. اللى العلاوة بنضمن حد أدنى، وبعدين المبلغ أخشى إن تصويره بيدخل فيه الناس المعينين فى الوظائف الجديدة اللى بتحمل على الباب الأول، ولذلك بتبين النسبة أكبر من حقيقتها. فكل الاعتبارات دى أنا ميال أكتر إنه نعمل دراسة فى ظل استمرار العلاوة، ويعنى ندبرها بأى طريقة أخرى علشان مانعملش هزة؛ لأن لا الحوافز درست دراسة تفصيلية ولا الإصلاح الوظيفى اندرس دراسة تمكن من وضعه موضع اهتمام.

عبد الناصر: رأيك يعنى ماننزلش العلاوة؟

الشافعى: لا.. ماننزلش العلاوة.

سليمان: أرى فى الفترة اللى جاية دى نغير سياسة الأجور خالص. سياسية الأجور الحالية نعانى منها، وباين فيها الإهمال الى بيحصل من الموظفين وعدم شعورهم بالمسئولية؛ ده نتيجة لأن يتساوى الكويس مع الوحش، فلابد إننا هننظر فى أن جزء من العلاوة يكون حق للموظف عشان يزود به موارده تبعا لزيادة أعبائه العائلية، والجزء الآخر يبقى فى مركز العلاوة التشجيعية، ده بينطبق على الترقى ده وينطبق على كل العناصر الأخرى؛ لابد إن العملية تتطور بحيث وإن المُجد يشعر أنه يُكافأ الى حد ما.

وبعدين لابد أن يكون فيه عملية تصفية، مش معقول أبدا يبقى الناس ماشية بطابور، والواحد يبص يلاقى نفسه بعد ٤٠ سنه ماشى فى نفس الطابور سواء كان كويس أو وحش. يعنى دى بتؤذى الناس الكويسين وبيتعب نفسه على الفاضى؛ يعنى عملية الاختيار موجودة.. موجودة لحالة طبيعية ولازم نلجأ اليها ومانوصلش للمناصب العليا كل الصور اللى احنا شايفينها دلوقتى.

فلابد أن نغير نظام الأجور لابد ولو بنوع من التضحية فى العدالة، إنما يتحقق بهذا إن الجهاز الحكومى بيشتغل مايكونش متبطل ومفيش شعور بالمسئولية زى ماهو حاصل النهارده.

عبد الناصر: فيه نقطة برضه بدى أقولها تعليقا على كلام حسين: شايفين إن العالم كله مفيش بلد بتنزل؛ برضه دى نقطة لازم نحطها فى حسابنا. الأجور، كل العالم النهارده بيزود الأجور وفيه ضغط، وفى فرنسا شوفنا زودوا ٣٥٪ وزودوا ساعات العمل وفى إنجلترا وأسبانيا فيه إضرابات.

طبعا الواحد كان يتمنى إن احنا مانخفضش العلاوة ونجيب الـ ٧ مليون دول بطريقة أخرى؛ بضريبة غير مباشرة يعنى. وإذا كنا نجد – زى ما بيقول الأخ حسين – إن فيه حاجة الى ضريبة غير مباشرة نجيب بيها الـ ٧ مليون بطريقة غير مباشرة.

حجازى: قطعا فيه موارد بس مفيش دراسات متاحة حاليا، وبعدين كنا بنقترح إذا مكناش هنعلنها النهارده على أساس إن احنا فى خلال الفترة الجاية ندرس مورد آخر وتعلن عند الضرورة قبل أول يناير؛ عشان مانقعش فى نفس الوقعة بتاعت السنة اللى فاتت! إحنا صرفنا للقطاع العام وبعدين جينا للعمال قلنا: لازم نصرف للعاملين؛ فإحنا نقدر نثبتها ونحط مبلغ منظور للصرف من الموازنة، وبعد كده بنعمل دراسة خاصة للموارد بحيث إذا مقدرناش ندبر فى خلال ٦ أشهر مبالغ نقدر نعلنها فى يناير.

المهندس: وبالنسبة لمعالجة الرسوب، أنا بعتقد إنه مهم لأن فيه ٤ سنين على الأقل مرت بدون معالجة، وهى بتاخد الطبقات الدنيا لأن الطبقات اللى فوق كانوا بينضروا خلال السنة ويعيدوا تشكيل الهيكل الوظيفى، وبالتالى كانوا بيترقوا. كنا دارسين الدرجات الدنيا، الدرجة الخامسة والرابعة الحقيقة فيه رسوب كبير جدا، ناس تقعد أكتر من ١٠ سنين بتوع الدرجة ٧ وبتوع الشهادات العليا من سنة ٥٧ لحد النهارده ماخدش الدرجة الـ ٦!

لما بنعالج الرسوب، مابيديش الواحد علاوتين يعنى بيدى علاوة الترقية وميخدش العلاوة التانية، وبالتالى هو من ناحية المكسب المادى مابتبقاش كتيرة إنما معنويا كتير من الموظفين بيرتاحوا لو مشينا بالقاعدة اللى كنا عملناها قبل سنين وتطبق على كل الوزارات، مابتاخدش مبلغ كبير جدا، وبنقدر توصل للدرجه الخامسة والرابعة وبنحاول نحسن وضع الناس.. أعداد كبيره جدا وبياخدوا علاوة الترقية ومابياخدوش العلاوة العادية. يعنى فى ديسمبر ماخدوش علاوة، فى يناير كل الناس اللى بتترقى مابتاخدش علاوتين؛ فلابد إننا نعمل تعزيز للإصلاح الوظيفى فى إطار الدرجات الدنيا اللى كانت بتمثل أكثر من ٦٠٪ من الموظفين، ومن الدرجة العاشرة الى الدرجة الرابعة وأقل. ودول كلهم بيشكلوا عدد كبير فى الوزارات وخاصة وزارة التربية والتعليم والزراعة ووزارة الصحة والوظائف الأخرى، ودول لما يترقوا بيتاخد علاوة واحدة بس وهى علاوة الترقية.

جمعة: السنة اللى فاتت أدرج فى الميزانية مبلغ مليون جنيه للإصلاح الوظيفى، ومأمكنش تحقيق شئ فعلا لأن اللجنة لما جت التنظيم والإدارة توزع المبلغ كان فيه عقبات، وكان كل وزارة هتستفيد منها ٢ أو ٣ أو ٤ ما أمكنش تدبير المبلغ وطار المبلغ السنة اللى فاتت! وفى تصورى إن نفس المبلغ السنة دى مش ممكن هيحقق نفس الإصلاح الوظيفى أو يرضى الناس، وإحنا فى ظروف الحرب ممكن نؤجل الإصلاح الوظيفى نأجله سنة أو اتنين. لكن أنا بقول: نص العلاوة الحقيقة هيكون مشكلة، وإن الناس بتشعر بغلاء وفيه طبقات من اللى هى الفئه ١١ فما فوق، ودى النهارده بياخد علاوة ٦٠ أو ٨٠ قرش، لو سيادتك شلت

منها النص موقفها هيبقى تعبان جدا. فهو لو أمكن إن أنا ألغى المليون جنيه بتاعة الإصلاح الوظيفى، وباضمه وأدبر عليه مبلغ تانى وأدى العلاوة السنة دى.

مراد: الإصلاح الوظيفى له دوره وأهميته لأنه زى ما قال السيد وزير الصحة: فيه بعض الوزارات عاملة مشكلة إن فيه ناس راسبين بقالهم ١٠ و ١١ سنة بعتبروا إنهم مظلومين!

زى ما قال السيد وزير الداخلية، برضه إنقاص العلاوات الدورية صح يزعج بعض الطوائف خصوصا الطبقات اللى دخلها محدود، ولذلك يمكن الوقت ضيق لو أمكن إن احنا نجمع مبالغ خاصة بنظام الحوافز والإصلاح الوظيفى، والمبلغ يصرف فى العلاوات ويوضع على بعضه فى ميزانية مؤقتا ولا نعلن فيه فى هذا الصدد، ويدرس قانون ٤٦ لسنة ٦٤ والإصلاح الوظيفى وسياسة الأجور على بعضها.

ودى عاوزة تمهيد سياسى، لازم نحاول نهيئ الناس ونبين إنه حتى لو واحد أخد جزء من علاوته وأخد حاجة تانية قصادها، فتبقى العملية تمشى مع بعضها متكاملة لأن أخذ مسائل جزئية يمكن ماتديش صورة كاملة الى جانب تعيين الخريجين. فهل تعيينهم وندى العلاوات كاملة؟ فلو جمعنا كل المسائل اللى بتأثر بالعلاوات ونظام الحوافز والإصلاح الوظيفى الى جانب تعيين الخريجين الجدد فى اعتماد واحد، ونخليه تحت الدراسة ويعلن فى الوقت المناسب ويبقى فيه دراسة متكاملة لكل هذه النواحى مع بعض ومش ضرورى تنزل ٥٠٪ من الكل، صح.. بس نعملها مدرجة بحسب الدخل؛ لأنه اللى دخله صغير يصح اللى دخله أقل عن مبلغ معين مفيش خصم، وإذا زاد عن مبلغ معين.. إذا زاد ٣٠٪ – ٥٠٪ يبان فيه نوع من التفاوت بحسب الأجور.

فأنا بفتكر يعنى مفيش ما يدعو الآن لإعلان شئ محدد، وممكن تأجيل الرد على بعضه وتبقى دراسة شاملة. وفى اللجنة الشرعية والتنظيم والإدارة فيه عندنا دراسة أظن فى الجلسة القادمة إن شاء الله عن قانون العاملين، ونقدر ندرس الموضوع متكاملا بدون إعلان مسبق.

حجازى: أنا بقول: بهذا الشكل مش ميزانية، إذا بتعلن كل شئ بالنسبة للإجراءات هتتم بموجب لجان وزارية، وبالتالى بتأجل إعلان الميزانية! الميزانية هى عبارة عن سياسة دولة بالنسبة للباب الأول بتدرس، بالنسبة للأجور بندرس، بالنسبة للضرائب بندرس، نسبة الرسوم بتدرس؛ يبقى كده هى مش ميزانية إذا مكانش فى وقت إعلان الميزانية الناس بتعرف إيه بعض الاتجاهات الرئيسية للدولة!

الحاجة التانية: إذا كانت العلاوة فى الوقت الحاضر تثير بنقدر نجنب مبلغ العلاوة الى أن تتم الدراسة؛ سواء كانت الدراسة على قانون ٤٦، وكانت الدراسة بتجميدها فى الوقت المناسب أو كانت الدراسة بتوضع على أساس تخفيضات تتفق مع مسئوليات الناس. يعنى بنقدر إحنا مانتكلمش، وده كان اقتراح إن احنا نحط المبلغ كخصم على إننا هندبره فى حالة الموافقة عليه ولو بالعجز، وبالتالى يبقى مابيعلنش حاليا الى أن تتم دراسات تفصيلية للقانون ٤٦.

شخصيا أنا شايف انه بالنسبة للهياكل التنظيمية للدولة، إحنا مادياش الميزانية السنة دى أى إضافات لأى شئ، تقريبا اعتمادا على بعض الاعتمادات اللى احنا مجمعينها حاليا ومأجلينها الى الإصلاح الوظيفى.

ثانيا: حالة الرسوب الوظيفى السنة اللى فاتت، أنا مش شايف فيه دراسات تطبيقية كاملة موجودة ومتاحة بحيث أقدر بكره ندرسها. أنا بقول: فى خلال ٣ أشهر القادمة المفروض إنك بتركز على مشكلة أزلية، وبعدين فى ظروف الحرب لما بتحل المجموعات؛ وأنا بدى بعض الأمثلة البسيطة، وزارة بتدبر ٥ آلاف جنيه بتعمل إصلاح وظيفى لعشرات من الناس، وبعدين مسائل الرسوب قطعا هنواجه برسوب كبير جدا خصوصا فى القاعدة بعد كام سنة ما لم يتغير القانون. يعنى مش عاوز أقول إذا مش هنقدر نحل كل حاجة هنوقف، لأ.. والله بنستخدم ده عملية تهدئة برضه لكثير من الناس. أنا لا أتصور إن نسيب ناس راسبين ٧ أو ١٠ سنين فى بعض الوظائف الأساسية الموجودة، وأجلها الى أن يدرس القانون أو الى أن تتحل المشكلة بصفة عامة.

فأنا شايف عملية استخدام الاعتمادات المخصصة؛ سواء للحوافز التشجيعية أو للإصلاح الوظيفى عملية أساسية. موضوع العلاوة وما يثيره من حرج سياسى أو إن الناس مش هتتقبله دلوقتى، أنا شايف مفيش ما يمنع إننا نخصمه من الميزانية على أساس إن مقدرناش ننفذه يبقى ندبره من موارد أخرى؛ يعنى الحقيقة ٢ مليون اعتماد. وبرضه بالصدفة عملت تحليل للموارد الخاصة بالخدمات نفسها الرسوم اللى بتاخد مقابل خدمات، يعنى بقول إنها مهملة إهمال كامل وبالتالى الحصيلة اللى بتيجى منها بسيطة جدا.

الخارجية إمبارح بعتالى الموارد الخاصة بالخدمات، مقابل الخدمات التى تؤدى فى السفارات هتطلع من ٤٠٠ ألف الى ٨٠٠ ألف جنيه نتيجه الرسوم الموجودة نتيجة حركة، أنا ماحبتش أتحمس وآخد كل ما يقال إلا لما يدرس. أنا شايف إن فيه لو عملنا الدراسة نقدر نجيب بعض الموارد؛ يمكن الإعانات التى تدفع للتصدير أو الإنتاج، أعتقد برضه مع دراسة اقتصادية بالفعل وتكاليف اقتصادية بأسعار السلع هنقدر نوفر بعض المبالغ. أنا شايف إن خلال ٣ شهور مكانش ممكن نقدر نعمل دراسات توسعية خصوصا

إن البيانات مش موجودة، فإذا كان مسألة العلاوة تثير وقطعا الناس مش هتقابلها بارتياح بأى حال، فأنا باخدها كعنصر موازنة وبندى نفسينا الفرصة ندرس ٦ أشهر لغاية أول يناير.

الشافعى: هو الحقيقة الواحد مش عاوز يدافع عن وجهة نظر بالذات، إنما فى تصورى إن الباب الأول كله والإصلاح الوظيفى ككل مفروض إن هو يتكفل بمقابلة هذا الفرق نتيجة إعادة النظر فى عدة مسائل، إذا مكانش يمكن تدبيرها من إيرادات أخرى زى اللى ذكرت. ودى يمكن تكون الدراسة العاجلة بحيث إن احنا برضه منحطش عبء إضافى على الميزانية، ولكن من داخل الباب لازم ندبر العملية، وفى الإصلاح يتعمل بحيث إنه العلاوة تشكل عنصر يبين حد أدنى للاستقرار إذا كنت عاوز بعد كده أعالج مسائل فى ظل هذا الحد الأدنى.

كامل: أتكلم عن الجانب الاقتصادى فى الموضوع، لكن فيه نقطتين فى محل اتفاق: الإعلان إن فيه عجز أولا، وإن لابد إن القاعدة تقابل مسؤولية هذا العجز مقابلة مباشرة.

والنقطة اللى هتكلم فيها: دور أجهزة الإعلام فى إعداد الأمة لتقبل هذه المسئوليات، وأعتقد إن الصحافة والإذاعة والتليفزيون والمسجد بتبقى كلها تتعاون مع بعضها فى خطة شاملة موحدة لإعداد القاعدة لتحمل المسؤوليات فى المرحلة المقبلة.

صدقى: بالنسبة للعلاوة، نص العلاوة كما ذكر الدكتور حجازى ٧ مليون جنيه، وعندى اقتراح ندبر ٧ مليون جنيه بضريبة غير مباشرة اللى هى ضريبة رسم الإحصاء على الواردات من ١٠٪ الى ١٢٪. وأنا بعتقد إننا ممكن نحصل هذا الرسم، ويطلب من القطاعات إنها تبقى الأرقام المخصصة للفائض وغيره؛ ومعنى هذا إننا نطلب منها إنها ترفع كفاءة التشغيل بالعبء التى تحملته بزيادة رسم الإحصاء. وأنا بعتقد إن دى عملية سهلة جدا، ويجب أن تكون جزء من العملية للإصلاح الاقتصادى اللى احنا بنتكلم عليه، ويبقى جيبنا ٧ مليون.

حجازى: هى الجمارك بتاخد رسم إحصاء بالمقدار اللى يوفر ٧ مليون بس، المهم مانرجعش الفائض مابينخفضش والتكلفة ماحدش يقول إنها ارتفعت.

صدقى: موضوع الاستيراد ٣٥٠ مليون، يبقى٢٪ يجيب ٧ مليون على طول.

حجازى: ندرسه كرسم. الحقيقه مأمكنش إنى أعمل دراسة فى ٣ اشهر للموارد؛ لأنى شايف لا توجد دراسات، وبعدين فيه بعض السلع بتخضع لأكثر من ضريبة جمركية ورسم وارد ورسم إحصاء، وبعدين رسم انتاج وبعدين رسم استهلاك. يعنى لو خرجت كده لبعض السلع، لقيتها خاضعة لمجموعة بنحاول فى خلال السنة اللى جاية – إن شاء الله – إننا نعمل عملية توحيد بحيث يبقى فيه سعر واحد بنجمع العملية؛ عشان تكون الحصيلة المحددة. حتى موضوع فروق الأسعار فى تطبيقه، فيه جهات كتير خرجت على التطبيق ومابتوردش، وفيه بعض جهات بتنتج والمفروض إنها بتدفع مابتدفعش، فهى عملية تنظيمية برضه فى خطة الإصلاح المالى للسنة الجاية إن شاء الله.

عبد الناصر: فى رأيى إن الأثر السياسى لتخفيض العلاوة وحش، وفى نفس الوقت فى رأيى السنة الجاية عندنا سنه صعبة؛ لأن حتى إحنا السنة الجاية فيه احتمال مانحاربش، وده هيبقى موضوع باستمرار فيه إلحاح علينا بنعمل إيه بنسوى إيه.. الى آخره؛ فأنا بعتبر السنة الجاية من أصعب السنوات اللى موجودة.

أيضا فى رأيى إن الناس بتشتكى من الأسعار والمعيشة.. والى آخر هذا الكلام، وكلكم أظن على علم بهذا ولكن الحقيقة أنا وافقت على أساس إن مفيش من الأمر بد، يعنى القانون ٤٦ وماقرتش تفاصيله والعملية دى أنا مش متتبعها الحقيقة، ويمكن الأخ حسين كان متتبع العمليات دى.

الإخوان زى ما بيقولوا: إن فيه مشكلة إنه باستمرار هيحط علينا عبء سنوى، وكان فيه رأى إن احنا نعيد النظر فى القانون من أول وجديد ونعمل قانون، فاذا كان الحقيقه فيه حاجة نقدر نعملها ومانخصمش نص العلاوة، يبقى الوضع أسلم لينا سياسيا. وأنا هنا طبعا لازم الواحد يفكر سياسيا، فالواحد لو فكر بس فى العملية فأنا فى الحقيقة لما قلت: أيوه، على أساس ياأيوه ياتغرق يعنى! لكن إذا كان فيه باب تانى يبقى لازم ناخد بالنا.

حجازى: هو مشكلة رسم الوارد اللى هيدفعه القطاع العام فبالتالى هيقللى الفائض، إنما العبء اللى على القطاع الخاص طبعا تافه، ندور على موارد تانية الحقيقة هى صعبة جدا.

عبد الناصر: يبقى إذاً بناخد بكلامك إننا منعلنش عملية العلاوة، وندرس كل الاقتراحات اللى اتقالت.

الشافعى: وعلى ما الريس يكون رجع بالسلامة، نكون انتهينا من القانون المتركز على النقطة دى بالذات.

غانم: هقول كلمة بخصوص العلاوة، سيادتك حاسس إن الناس فى ضائقة مالية شديدة، وإن الاحتفاظ بالعلاوة يمكن حد أدنى ضرورى لكفالة مستوى المعيشة، إنما هو نظام الأجور محتاج لدراسة وإجراءات سريعة. أنا حاسس القطاع اللى بشتغل فيه إن قانون العاملين فى وضعه الحالى يعطل سير العمل، ويمكن الدراسة بتؤدى لنتيجة معينة بالنسبة للعلاوة، وكون اللى فيه ده مش مرتبطة بتقشف وإنما مرتبطة بسياسة إصلاح اقتصادى.

حجازى: إذا كانت العلاوة مش هنعلنها ولا نتكلم عنها، فسيادتك اسمح لنا ضريبة الأمن القومى اللى هنطبقها، وخصوصا إن الأجر على العاملين مش كبير يعنى الموظف اللى بياخد ١٠ جنيه بيدفع ضريبة أمن قومى ٦ مليم وخدنا ٢ أو ٣ مليم منه، فاسمح لنا فى الدراسة مش هاعلن لا فئات ولا شئ مع الميزانية. الحقيقية الإصلاح اللى عملته الموازنة، هى صفصفت على ١٠مليم سجاير و١٠مليم سولار من موازنته مع الكيروسين، وضريبة عقاريه برضه مشكوك فى أمرها يمكن إلغاؤها ثم عودتها مش هتجيب نفس الحصيلة. فهنقول الإجراءات المحدودة دى هاتتم بمعرفة اللجان الوزارية، وخصوصا وإن الموازنة تمت عن طريق العجز المصرفى وعن القروض مش عن طريق إجراءات اقتصادية، ونركز على الإصلاح.

سليمان: يعنى هنعرض ميزانية فيها زيادة ٢٠٠ مليون جنيه إنفاق ومفيش أى إجراءات؟! إيه نهبنا العرب؟! مش معقول!

حجازى: هى عملية الموازنة يافندم، إن اللى حاصل دلوقتى إن صندوق الاستثمار مسألة عشان نبين الصورة بعد ما راجعت قلت: أحط كل الموارد الاستثنائية فى صندوق الطوارئ؛ عشان أضخم صندوق الطوارئ مع الصناديق الأخرى فتبان الصورة فى صندوق الطوارئ فيه ١٣٧ مليون، صندوق الطوارئ هيساهم فى الآتى: إعانة المهجرين ثم الجيش.

أنا شخصيا دورت على كل الخسائر المترتبة على العدوان اللى موجودة عندنا فى الميزانية؛ سواء فى التعدين فى البترول سواء فى القنال سواء فى شركات الملاحة.. إلخ، فوصلت حوالى ٢٥ مليون السنة دى من ٣١ أو العجز الموجود يعنى فى القطاع الجارى. فأنا قلت: ماهو يعنى عشان يثبت إحنا مابناخدش فلوس نشتغل بيها استثمارات، فقلت يبقى نحط كل الموارد الاستثنائية الجاية من مؤتمر القمة فى الصندوق، وبالتالى بنقابل قصادها الحاجات الحقيقية مش الصورية. فناخد إعانة المهجرين ١٠,٥ مليون، وللجيش ٨٠ مليون طوارئ وأكتر شوية، ثم ٥ أو ٦ مليون دفاع مدنى ووسائل أخرى، و٢٥ مليون أنا أحسبهم يعنى حتة.. حتة: الملاحة البحرية قناة السويس، خسائر التعدين.. الى آخره حسبتهم طلعوا حوالى ٢٥ مليون، فيبقى كل الفائض من العملية بتاع ١٠٨ مليون حوالى ٦ مليون و٧ مليون، بينما أنا عندى عجز أيضا فى الخدمات بيفوق هذا.

فإذاً الموارد الاستثنائية بتقابل مباشرة مسائل مترتبة على العدوان من غير ما نضيف الزيادة فى الجيش فى الجزء الجارى، وحتى الجزء الجارى زاد حوالى ٩ مليون أو بعد تخفيض ٥ مليون. يعنى أنا لو خدت ٥ مليون بتوع الباب الأول حطيتهم فى الطوارئ؛ هنا الموارد الاستثنائية كلها مستنفذة عن طريق الطوارئ. لكن هو الإشكال إن ميزانية تظهر فى بلد فيها حرب وظروف استثنائية ولا يتخذ فيها مظاهر الإجراءات الخاصة اللى بتصاحب دائما الظروف الاستثنائية، يعنى هى صفصفت على السجاير زائد الحاجات البسيطة.

عبد الناصر: لا ما إحنا خدنا الإجراءات قبل كده رفعنا أجور للسلع وعملنا إجراءات.

سليمان: المدخل اللى بأتصور إننا هنعرض بيه الميزانية الأخرى، هيكون على أساس إنه العجز الناتج عن العدوان حوالى ١٥٠ مليون جنيه فى الموارد، وإن الـ ١٥٠ دول إحنا واجهناهم باتخاذ قرارات سعرية وإجراءات يتحملها الشعب. المبالغ اللى جايه من الدعم العربى مكانش يصح إننا نستخدمها فى موازنة ميزانيتنا، إنما وجهت كلها للقوات المسلحة، بالإضافة الى المعونات والى المساعدات والتسهيلات اللى بناخدها من الدول الصديقة للتسليح للقوات المسلحة. هو ده المفروض علشان يعرفوا إن فلوسهم دى مش بناخدها لا بنعمل بيها استثمارات ولا بنزود بها الباب الأول، إنما موجهينها كلها للدعم.. دعم القوات المسلحة، ودى حقيقة لأن الزيادة فى ميزانية القوات المسلحة بصرف النظر عن كل الأسلحة اللى

بتيجى من الدول الصديقة والمعونات اللى بتيجى زادت فى ميزانية القوات المسلحة؛ يعنى هو ده المدخل اللى متصور إننا لازم ندخل بيه.

وبعدين لما بنيجى للاستثمارات، عشان مايقولوش إننا زودنا الاستثمارات ٩٠ مليون جنيه، وبنقول: إن كان فى خطة الانجاز كان المفروض فى هذه السنة هنستثمر ٤٣٠ مإحناش قادرين بنستثمر ٣٣٠.

يعنى دى الصورة اللى أنا متصور نعرض بيها العملية عشان مايقولوش..

حجازى: هذا بالإضافة الى إن احنا غير قادرين فى حدود هذه الموارد اللى موجودة السنة دى، إن احنا نكون أى احتياطات لاستهلاكنا؛ يعنى عملية الحقيقة عبء متراكم قطعا بيؤثر على الموازنة فى السنين مستقبلا، وهذا العبء ضخم يعنى ١٦٠ – ١٧٠ مليون عملية مش سهلة الجزء الأكبر منه يؤجل؛ معنى كده إن فيه عبء ضخم.

عبد الناصر: هو الواحد مش عايز الميزانية تدى صورة وتدى مبرر قدام الرأى العام لأى دولة من الدول الثلاثة بأنها تلغى الدعم.

حجازى: يعنى عندنا العجز فى الجارى على الأقل ٤٠ – ٤٥ مليون، عندنا الطوارئ يدوب بتقابل الاحتياجات العاجلة الخاصة بالقوات المسلحة، وبعدين عندنا حوالى ١٦٠مليون – ١٧٠ مليون فى التحويلات الرأسمالية اللى هى القروض والالتزامات مؤجلة.. الجزء الأكبر منها بنأجله؛ يعنى إحنا عندنا ٢٠٠ مليون عجز.

شقير: يافندم فى العرض لو ربط العجز أساسا بعملية العدوان بشكل واضح فى تحليل بإن العجز جاى من قناة السويس فيها ١٠٠ مليون خسائر، شركات ٢٥ مليون جنيه ناتجة عن عدم زيادة إنتاج الشركات، ثم المبلغ اللى بيعطى للمهجرين حوالى ١١ مليون أو ١٠,٥ مليون، فلو عرض العجز بهذه الصورة وربط بينه وبين المعونة وبين القمة العربية على أساس إن دى بتواجه، ولو مكانش هذا العدوان موجود كنا إحنا السنة دى فى وضع قريب جدا من الموازنة.

عبد الناصر: دلوقتى هل هانقدر نخلص الميزانية النهارده؟

هويدى: أتساءل على توقيت إعلان الميزانية، هل هناك حاجة محتمة نعلنها بكره؟ أقترح تأجيل الإعلان لغاية عودة سيادتك من موسكو على أساس عدم الإعلان أيضا، وممكن نضع بيان واضح بالخط اللى سيادتك رسمته وإن الميزانية تحتاج الى مزيد من الدراسة؛ ده يخدم رحلة سيادتك الى موسكو وفى نفس الوقت يبقى موجه للدول العربية.

عبد الناصر: ماهو أنا كنت بسأل الدكتور حجازى.

حجازى: أنا حضّرت قرارات وإديته للأخ عبد السلام.

عبد الناصر: لكن إيه رأيك؟

حجازى: أنا شايف تأجيل مش هيجيب أى تقدم فى العملية؛ لأن الإجراءات نفسها فى خلال الفترة اللى سيادتك هتكون فيها ١٠ أيام دول يبقى بنقدر اللجان بندرس التفاصيل دى. إنما بعد ما مهدنا لإعلان الميزانية بنيجى بنوقفها يبقى لها صدى مش كويس خصوصا إننا رفعنا العلاوة. يعنى الناس هتزعل عشان السجاير؟ مأفتكرش؟ إنما إظهار الصورة بإن فيها عجز فى الخدمات والاستثمارات، ثم فيه أعباء فى الطوارئ يادوبك غطيناها بالموارد الاستثنائية وصلنا فيه عجز ١٥٠ أو ١٦٠ مليون فى التحويلات الرأسمالية؛ مابتديش الصورة المشرقة!

إحنا بنوازن عن طريق إمكانياتنا المحلية مع أخذ فى الاعتبار الدعم، لو شلنا الدعم يعنى يبقى فى حالة وحشة جدا.

مراد: هل لما يصدر قرار ربط الميزانية ومجلس الأمة قائم، هل هذا دستوريا؟

عبد الناصر: أنا عندى تفويض من مجلس الأمة إن أنا آخد سلطات مجلس الأمة.. مجلس الأمة مدينى تفويض إن أنا أقدر أصدر قوانين وأى شئ، هو ده اللى معتمدين عليه فى هذه العملية والنهارده هننهى دورة مجلس الأمة.

مراد: ماهو لو انتهاء الدورة ييجى بعد..

عبد الناصر: النهارده بننهى الدورة على أساس بعدما صدر القرار اللى هو؛ أصل الدستور بيقول: إن مجلس الأمة لا تنتهى دورته إلا بعد النظر فى الميزانية، فأنا هاقر الميزانية بناء على التفويض اللى أنا واخده من مجلس الأمة، وبعد كده أفض الدورة لو مقدرناش نفض قبل ما نقر الميزانية.

صدقى: لو سمحت سيادتك هو الربط بين الدعم العربى إحنا بنستخدمه بس باضيف على ما ذكر ربطه بالعبء الإضافى لإعادة تسليح القوات المسلحة وما يتكفله ذلك، إنما إعطاء صورة العجز بصورة مقلقة، الدكتور حجازى قال كام رقم لو طلعوا فى الجرائد بكره إن فيه عجز ١٥٣ مليون وفى عجز كذا وكذا بتزعزع الثقة فى اقتصادنا والحقيقة..

عبد الناصر: لا.. ماهم عارفين الكلام ده.

صدقى: بالنسبة للشعب يافندم بالنسبة للجممهور بيفاجأ إن يعنى الدولة تفلس! الناس مابتفهمش الأرقام دى يافندم، الألفاظ اللى احنا بنقولها إحنا فاهمين معناها لكن أمام الجمهور عجز؛ يعنى معناه إن احنا بنشتغل بالدين يعنى هم بيفهموها على هذا المحمل، فالإغراق فى هذه الصورة أو المبالغة فيها أيضا ضار. هو يمكن لو حرصنا على إن احنا ندى صورة إنه الدعم العربى فعلا بيقابله أعباء إضافية خاصة بإزالة آثار العدوان وفى هذا النطاق إحنا بنستخدمها، وبرضه مع ذكر إن احنا فى سبيل بقى تحقيق الأهداف القومية بما يدعم موقفنا فى المعركة يبقى هو ده يمكن الوسط المريح. أما لو فاجأنا الشعب بكره بإنه فيه عجز ضخم جدا فى الميزانية وبنمول بالعجز هتفهم على إن الدولة حالتها سيئة، وأنا بعتقد أثرها السياسى مش بس داخليا ويمكن مع الدول اللى بنتعامل معاها فى الخارج. إحنا موقفنا الاقتصادى النهارده باين قدام العالم إنه مش بطال، بييجوا لنا بيعرضوا تسهيلات وبيعرضوا قروض وغيره، لو بان إن صورة العجز فى الميزانية ضخمة يعنى قد تكون لها آثار سيئة.

عبد الناصر: كلام معقول برضه يعنى.

حجازى: ماهى عايزة تنتظم فعلا، يعنى عاوزة طريقة العرض نفسها..

سليمان: هنقعد الصبح نتفق على كل اللى هيقال يعنى.

حجازى: لأنه هو فيه صورة كويسة يعنى ما هى إن العملية هتكون سياسية أكتر منها فنية؛ يعنى دلوقتى القانون فيه العجز وصل ١٣٥، لازم نبرز الفائض بتاع قطاع الأعمال اللى الناس فاكرة إن البلد فيها إفلاس. وبعدين فى نفس الوقت عاوزين نضرب ضربة تانية فى ناحية الوحدات الخاسرة برضه ندى عليها تركيز؛ وده السبب إنه عملية العرض نفسه للصحافة عملية أساسية محتاجة الى نوع من الموازنة الحقيقة، فمن هنا اتفقنا إن احنا نقعد بكره نحاول نرتب هيكل موازنة، يعنى فى الجرايد نفسها أو الصحافة بحد ذاتها.

أبو النور: وأنا بقول: لو قدرنا نصيغها بالطريقة بتاعت أن تكون الخسارة التى ترتبت على العدوان فى كله، يعنى كل شئ ترتب على العدوان خسارته ومجموعه أد إيه، ونضيف عليها أيضا المبالغ الإضافية اللى احنا بنواجهها نتيجة إزالة أثار العدوان؛ سواء من القوات المسلحة أو المهجرين أو خلافه يبقى المجموع ده كله كام؟ وبعدين واجهته إزاى؟ واجهته بالـ ١٠٠ وكذا بتوع مؤتمر الخرطوم، واجهته بإجراءات إضافية وقعت على الناس مقدارها ٦٠ مليون جنيه، واجهته بمبلغ آخر هفرضه على الناس مقداره كذا، ثم واجهته بتجميد بعض التزامات على مش هدفعها، ويبان العملية الصورة بهذا الوضع.

المهندس: هو سيادة الريس الحقيقة فى البيان اللى قلته قريبا، وقلنا: إنه كان من أهداف الدول المستعمرة فى نوفمبر أو ديسمبر اقتصادنا هينهار، وبالتالى هنستسلم! وبعدين إحنا كل مؤتمرات سياسية بنتكلم عن اقتصادنا وعن البترول عندنا، الكهربا والإنتاج وكل الحاجات دى. يعنى أنا فى تصورى إن احنا اللى بنبينه، سيادتك قلته من ٥ دقائق إن بنبين المبالغ اللى بناخدها من الدول العربية نحن محتاجينها للدعم الحربى ولموازنة اقتصاديات عن طريق قنال السويس. فيه كثير من النقاط إن احنا برضه قادرين نقف على رجلينا ونشتغل وإن احنا نصمد، وإن صمودنا الاقتصادى قائم والعملية يعنى مهياش بالشكل اللى يبين لأى حد سواء لا داخليا ولا خارجيا، إن احنا عندنا نوع من الانهيار أو حاجة زى كده.

حجازى: أنا أحب رقم كان ملفت للنظر، يعنى لذلك ٦٩/٦٨ بيأكد إن الشعب تحمل وتحمل بقسوة؛ يعنى إحنا كنا حاطين السنة اللى فات ٧٥ مليون فروق أسعار، السنة الجايه متوقع ٩٣,٥ مليون فروق أسعار؛ مين اللى هيدفع ده؟ الشعب! يعنى كونه مش باين فى صندوق طوارئ، ولكنه بيواجه الميزانية. فمثل هذه المبالغ اللى بتبرز يعنى إحنا عايزين نشوف

الفئات اللى بتتحمل هذا ونحط هدف ٩٠ مليون اتاخد من المستهلك الداخلى؛ معنى هذا إن الشعب قد تحمل جزء ضخم فى سبيل موازنة الميزانية يقابل ولا يقل عن الدعم، ومع وجود الاتنين دول برضه عندنا عجز.

يعنى هو الصورة الاقتصادية اللى بيقول عليها الدكتور عزيز، بس أنا عايز أقول كلمة صغيرة: الصورة الاقتصادية الحقيقة من طريقة العرض اللى أنا عملتها بتدى صورة بالراحة لسبب واحد يمكن هيكليا صح موضوعيا صح؛ إن فيه توازن اقتصادى، لو شيلنا الالتزامات يبقى فيه نوع من التوازن الاقتصادى موجود. مشكلة البلد هى مشكلة ديون والتراكم بتاعها هيحلل الميزانية هيحلل العمل المصرفى، ويعنى هى دى الصياغة اللى صعبة فى العملية. إنما لو خد القطاع الاقتصادى كقطاع اقتصادى ويقيم أعماله، هنبص نلاقى الصورة اقتصاديا لها دعامة من غير ما كان ٧١ مليون عجز القطاع الاقتصادى كان لما بدأنا النهارده بنقول صافى العجز فى القطاع الاقتصادى ٢ مليون، بيدى صورة إن احنا يعنى..

صدقى: أنا بتكلم عن الصورة العامة للشعب يافندم، إنما يعنى الحقيقة كمان الوضع السياسى السنة الجاية، إذا كان بنواجه الشعب إن الحالة الاقتصادية سيئة الحالة السياسية مفيش حل سياسى معركة مفيش معركة، يبقى هنقول له إيه؟! يعنى أنا شايف إن احنا بنديله الأمل بإن احنا حالتنا داخليا اقتصاديا قوية والى الأحسن، وإذا كان هناك داعى من ضرورة الاستعداد العسكرى تتطلب إن أنا أختار الوقت اللى أقوم به بالمعركة العسكرية الناس يعنى متقبلة، هذا، لكن إذا كانت بتشوف إن مفيش أمل من جميع النواحى الحقيقة تبقى السنة يعنى شعور الناس بالصبر يبقى صعب جدا لما نطلب منهم هذا الصبر. فأنا بقول: إنه يمكن إحنا هنا اللغة الاقتصادية سهلة فى الفهم، الشعب بيفهم لما بيتقال عجز يعنى معناها إن احنا مديونين بهذا الكم.

الأرقام اللى الدكتور حجازى قالها كلنا سعداء بيها طبعا، لكن أنا بقول: بس فى استخدام الألفاظ الاقتصادية فى مخاطبة الجماهير نستخدم اللغة اللى هو يفهمها. وأنا أرجو إنه يصاحبه الإعلان أيضا إن السنة الجاية بتتضمن أرقام معينة أو أهداف معينة؛ زيادة فى الإنتاج قدرها كذا، زيادة فى العمالة قدرها كذا، يعنى مثلا زيادة فى الموارد التصديرية اللى هى تدى الجانب المشرق اللى مابنقولش نخلى الدنيا كلها مشرقة خالص، لكن توازن شعور الضيق بتاع الناس اللى حاسين إحنا بيه كلنا؛ هو ده بس اللى أنا بقوله يعنى.

رفعت: طبعا بالنسبة عند الإشارة الى المعونة العربية، يجب التركيز على إنها تستهدف إزالة آثار العدوان.

عبد الناصر: والصمود.

رفعت: والصمود لأن دى نقطة مهمة للناحية العربية بالذات؛ لأن إذا كانت المعونة كلها داخلية..

عبد الناصر: تستهدف الصمود وإزالة آثار العدوان.

شقير: يافندم أنا برجع تانى لاقتراح الأخ أمين برضه يمكن لو تأجل إعلان الميزانية هيبقى ليها برضه بعض التأثير اللى مش مقبول، لكن أنا بنظر للمسألة من ناحية موقف سيادتك فى رحلتك فى اليومين القادمين، هل لو أعلنت الميزانية وباين إن العملية متوازنة فيها ده بيبقى له تأثير فى التفاوض بتاع سيادتك ولاّ لأ؟ يعنى أنا بعتقد يمكن لو مأعلنتش يبقى إن سيادتك كارت أقوى للتفاوض بيه، لكن لما تعلن الميزانية فى اليوم اللى سيادتك تسافر فيه بالضبط وواجدين إنها متوازنة، يمكن دى بتخلى موقف التفاوض! معرفش يعنى هو من الممكن علاج الجانب الداخلى بالإعلان بإن اتفق على الأرقام، وإنها هتعلن بعد عودة سيادتك.

عبد الناصر: بيتهيألى بالنسبة للتفاوض مالهاش تأثير؛ لأن هم عندهم معلومات كاملة عن العملية! (ضحك) يعنى هم عندهم معلومات قطعا.

غانم: بخصوص إعلان الميزانية، فيه نوع من الخسائر اللى ترتبت على العدوان فى الواقع مش واضح، وكنا برضه نقدر نربطه بالدعم وهو خسائر قطاع السياحة، ودى بالذات تأثر الأردن ولبنان بشكل كبير وإحنا عندنا خسائر كبيرة جدا.

عبد الناصر: ما ده فى الخرطوم يعنى.

غانم: فى الميزانية الحالية، ولو نضع جانب يعنى محسوب خسائر قناة السويس والبترول.

حجازى: والدعم.

غانم: الطوارئ.. صندوق الطوارئ.

حجازى: آه.. طبعا أنا قلت ٢٥ مليون منهم السياحة.. السياحة إحنا يعنى كملنا لأن مرحلين جزء من خسايرها للسنه اللى بعديها.

جاب الله: بالنسبة لخطة التنمية والاستثمارات، خطة وضعت فوق الموارد القايمة المحلية والخارجية اللى أتيحت بياناتها، واستهدفت معدل نمو فى الدخل الحقيقى مقدار ٤,٦، واستهدفت زيادة فى العمالة ٢٤٠ ألف فرصة عمل جديدة، واستهدفت أيضا تعديل الهيكل الاقتصادى بالتركيز على الصناعة بالذات.

الخطة استثماراتها تعوض النقص اللى حصل فى معدل النمو المحلى، والاستثمارات فيها بتزيد بمقدار ٣٣٪ عن استثمارات السنة الماضية.

الاستثمارات وضعت إجماليتها بالنسبة للقطاع العام وتقديراتها بالنسبة للقطاع الخاص. فبالنسبة للقطاع العام قدرت بـ ٣١٢ مليون ممولة فى الميزانية العامة، وهذا القدر من الاستثمارات يتطلب نقد أجنبى مقداره ٣٠,٥ مليون نقد حر بالإضافة الى التسهيلات المتاحة وقدرها ٥٩ مليون.

مع تخفيض النقد أو الممول الأجنبى نقدا فى الخطة الى ٣٠,٥ مليون، طبعا مش كل الاستثمارات دى هتتحقق.. تتحقق إذا أمكن التوسع فى التسهيلات، وبالذات فى السنة دى كانت التسهيلات أقل من أى سنة سابقة. فى توزيع الاستثمارات، يختص القطاع السلعى بالجانب الأكبر من الاستثمارات فخصه حوالى ٧٠٪ من الاستثمارات، وقطاعات الخدمات خصّها حوالى ٣٠٪ من هذه الاستثمارات.

مازالت الخطة – زى ما هو واضح – خطة الاستثمارات معلقة بالنقد الأجنبى ومدى المتاح منه فى ضوء المبالغ اللى منتظر إنها تتحقق فى رحلة سيادتك، وفى ضوء المبالغ اللى ممكن تزيد بيها صادرات الصناعة بمبلغ ٤ مليون جنيه إذا تحققت تصل الاستثمارات الى الرقم المحقق؛ فى مجموعها هتصل الى ٣٣٠، ويضاف إليها إذا أضفنا إليها قيمة الأرض فهتصل الى ٣٣٦.

من وجهة نظر التخطيط مشكله التمويل المحلى ماتمثلش إشكال كبير، يعنى لما نتكلم عن الديون والقروض والالتزامات هى قروض والتزامات لمين؟ دى هى كلها أموال الحكومة ومفوضاها للقطاعات والشركات والمؤسسات. فيعنى استخدام مصطلح قروض والتزامات و.. و.. الى آخره بالنسبة للاقتصاد المحلى، يعنى يمكن مالهاش نفس المدلول اللى الألفاظ دى بتدل عليها. فمن ناحية التمويل المحلى زى ما هو واضح، التمويل بالعجز المصرفى مقداره ٥٠ أو ٥٢ مليون جنيه، وكان ممكن إنه يقل عن كده إذا استخدمنا بعض الموارد اللى هتتأجل فى سداد الأقساط الأجنبية. على أى حال دى مشكلة تمويلية دائما فى التخطيط لنا وجهة نظره فيها، إنه تمويل المدخرات المحلية بصورتها الحاضرة كافية لتمويل استثمارات فى هذا الحجم، وفائض الاقتصاد ميصحش يقل عن تمويل هذا الحجم.

المشكلة هى فى مشكلة التمويل الأجنبى، ولو أمكن توفير ٥ مليون جنيه إضافى ولاّ حاجة هتتم كل هذه الاستثمارات ويتحقق الهدف. فيما يختص بنمو الدخل الإنتاج العمالة وتعديل الهيكل الاقتصادى، فتبقى المسألة بالنسبة للنقد الأجنبى – وهو العنصر الحاكم الحقيقى – هو إذا كانت الموازنة تبقى بين هل ٥ مليون جنيه فى احتياطى أجدى على البلد كاحتياطى للطوارئ أو الـ ٥ مليون جنيه دول لو راحوا لتنمية الاقتصاد تنمية فعلية وحقيقية؟

على أى حال يعنى ده سؤال هيتوقف على حالة الصادرات وحالة التسهيلات اللى يمكن أخذها؛ لأن لو زادت التسهيلات.. يعنى إحنا تركنا فى القطاعات إجمالى الاستثمار وتحدد النقد الأجنبى انخفض بـ ٢٠٪، فإذا أمكنها إنها تصل بالتسهيلات الى المكون الأجنبى، تبقى كل هذه التسهيلات هتتحقق بنفس الصورة النسبية فى التمويل المحلى والأجنبى اللى تحقق بها فى الأعوام الماضية. والانتقال بالاستثمارات الزيادة بمقدار التلت عن السنة اللى فاتت دى خطوة ضرورية؛ علشان نقدر نقول إن فيه تنمية؛ لأن أقل من كده معناها إن النمو السلعى هيكون أقل من النمو السكانى. يعنى استثمار ٢٥٠ مليون أو ٢٦٠ أو ٢٧٠ كإجمالى استثمار، إذا دخلنا فيه الإحلال ٥٠ مليون أو ما يقرب من ذلك، يبقى معناها صافى الاستثمار هيكون ٢٠٠ مليون و ٢٠٠ مليون متديش نمو فى الناتج القومى إلا بما يساوى نمو السكان، وإذا خدنا القطاع السلعى هيبقى إنتاجنا من السلع الزراعية والصناعية لا يساير نمو السكان.

فأنا أعتقد إنه استثمار الـ ٣٦٠ مليون ده يمثل حد مناسب لهذا العام، وكان ممكن يزيد لولا الطوارئ العسكرية والاستعداد العسكرى، وإن الصورة حتى بالنسبة للنقل الأجنبى مهياش سيئة جدا، ومنتظر مع التوسع فى البترول والصادرات غير التقليدية الصناعية إنها تخفف كثيرا من حدة مشكلة ميزان المدفوعات.

أما فيما يختص بالتمويل الداخلى، فزى ما قلت إن المشكلة بتاعة الديون دى مهياش زى مشكلة الديون الخارجية، دى كلها أموال حكومة وكلها موزعة على هيئة قروض، وبالتالى يمكن مجموع القروض ده ميخوفش.. هذه القروض الخارجية.

دى يعنى الخطوط العريضة للخطة وأهدافها للتنمية ومقوماتها الاستثمارية والسلعية والخدمية.. ونرجو إنه مع التحسن الواضح فيما يختص بالتعامل مع الخارج، إن كل الاستثمارات بتتحقق أو إن القطاعات يمكنها إنها توفر تسهيلات بحيث إن كل هذا الاستثمار يتحقق، إذا ماتحققش بالكامل ففيه عندنا الاعتماد بتاع إعادة التعمير يصب فيه كل مبالغ النقد المحلى اللى مش بتستخدم فى الاستثمار.

دى صورة الخطة باختصار جدا.

سليمان: وأنا لى تعليق سريع، لا شك إن الاستثمارات اللى احنا طبعناها السنة دى تعتبر منسوبة الى السنة اللى فاتت، إنما لا شك أيضا إن الميزانية اختفت منها كل الاحتياطات اللى كانت تستخدم فى خلال السنة لمواجهة الظروف الطارئة اللى بتجد فى خلال السنة، منها مصروفات اللى بتخص سنوات سابقة، وهى بلغت فى خلال السنة اللى فاتت واللى قبلها ٦٥ مليون وكانت أكتر من كده فى السنوات اللى قبل كده. معنى كده إن منتظر إن العجز هيزيد عن الرقم اللى أعطاه لنا الدكتور حجازى، وده اللى بخشاه إن هو هيزود الاستهلاك وفى الوقت نفسه هيزود العبء على الميزانية النقدية.

ده بيتطلب فى الواقع مننا فى خلال السنة يعنى حذر شديد، بحيث إن الاعتمادات الإضافية تكون فى أضيق الحدود، المصروفات اللى تخص صناعات السنة الحالية تكون فى أقل ما يمكن. بنرجو من القوات المسلحة إنها المبالغ اللى هترحلها من ميزانية هذا العام الى ميزانيه العام الجديد ترحل ما يعادلها الى العام التالى؛ بمعنى إنها ماتستخدمش فى سنة واحدة أكتر من ميزانيتها بـ ٢٤ مليون، مثلا بنأمل إنه مينشأش طوارئ جديدة تؤثر على الميزانية. صورة الميزانية النقدية – زى ما شرحها الأخ حسن – لابد إننا نحصل على قروض جديدة لا تقل عن ٢٠ مليون جنيه وقروض نقدية فى الواقع.

الأمل فى إننا نتركز فى خلال السنة على الإصلاح الاقتصادى فى جميع النواحى، ونتخذ إجراءات حاسمة فى معالجة الخسائر. الأمل أيضا لا تجاوز القطاعات الاعتمادات المقررة لها فى الميزانية بأى صورة كانت، حتى لو كانت بالتمويل الذاتى إلا بعد الرجوع الى المجلس.

عملية عايزة محاولات شديدة للضغط فى خلال السنة، لأن السنة اللى فاتت زى ماشوفنا صورة الميزانية فى أول السنة وصورتها فى آخر السنة، كانت زائدة حوالى ١٦٠ مليون جنيه؛ السنة دى مانقدرش نعمل كده أبدا!

صدقى: لو سمحت سيادتك هو الاستثمارات بالنسبة لقطاع الصناعة، كونا طالبين مبلغ ثم خفض الى رقم ١٠٩,٥ مليون جنيه. وإحنا المشروعات لما قدمناها كان واضح جدا إنه بالنسبة لمجمع الحديد والصلب، هناك استثمارات خاصة بقطاعات انفردت يعنى حطناها مفصلة؛ لأنها عشان المجمع يقدر يشتغل لازم هذه القطاعات أيضا تستثمر؛ منها إنشاء طريق الى الواحات البحرية، وخط السكة الحديد، منها خط الكهربا الى الواحات البحرية، ومنها عملية خاصة بمحطة المياه فى حلوان.

مجموع الاستثمارات اللى كانت مطلوبة للقطاعات الأخرى كانت مقدرة من جانب هذه القطاعات بـ ١٧,٩٠٠,٠٠٠ جنيه. الحقيقة فى اليومين تلاتة اللى فاتوا اللجنة الرباعية قالت لنا: لأ.. ده ١٧,٩٠٠,٠٠٠ دى مضمنه ضمن تسهيلات الصناعة، مستحيل إننا نطبق هذا لسبب بسيط جدا؛ إن كل اللى معتمد لمجمع الحديد والصلب ١٢ مليون يبقى معناها مانعملش مجمع الحديد والصلب، ونعمل بس الحاجات اللى فى القطاعات التانية. أنا بس بهيب تفسير النقطة دى، وبعدين أنا راجعت الأرقام اللى كانت متقدمة من الوزارات اللى هى وزارة الإسكان ووزارة النقل ووزراة الكهربا ١٧,٩٠٠,٠٠٠، يتطلب نقد أجنبى ٢,٥٥٠,٠٠٠ جنيه. بمراجعة الأرقام ممكن إنها تخفض خلال السنة الجاية الى ١٢ مليون؛ على أساس إن الخط البرى بتاع الواحات البحرية والسكة الحديد بيمشى وكل الحاجات التانية ماشية، لكن مانقدرش نخفض هذا الرقم من الاستثمار بتاع الصناعة وإلا يبقى مانقدرش ننفذ مجمع الحديد والصلب.

سليمان: الحقيقة إحنا يعنى فى هذا العام أكرمنا الصناعة يعنى آخر إكرام، يعنى الـ ١٠٩ معمول حساب إن فيهم ٥ إذا تمكنت الصناعة من إنها تزود أهداف التصدير هنديها له، إنما هو أساسا ميزانية الصناعة تتضمن أيضا جميع المشروعات المترتبة على تنفيذ مشروعات الصناعة نرجو إنها تكون فى حدود ١٠٤ مليون جنيه. الحقيقة يعنى لو قارنا ده بالسنة اللى فاتت نجد إن الصناعة خدت ٤٠ مليون جنيه زيادة على الأقل.

عبد الناصر: ماإحنا قفلناها السنة اللى فاتت! (ضحك)

صدقى: هو يافندم الحقيقة التخطيط درس معانا المشروعات، وكان أقر حتى المشروعات بصورة الرقم الكبير اللى إحنا كنا متقدمين بيه اللى ١٥١ مليون، المشروعات اللى إحنا بنعتمد لها الفلوس هى بندين أساسا: الإحلال والتجديد، ثم استكمال اللى فى التنفيذ.. يعنى دى الصورة.

وبعدين لما طلب منا الخفض، إحنا خفضنا حتى فى البند اللى هو استكمال التنفيذ. يعنى أدى لسيادتك صورة: إن اضطرينا إن احنا ننقص ٥ مليون جنيه من الاستثمارات المخصصة لحقول البترول المكتشفة، وقد ينتج عن هذا إن احنا نتوقف بعض الشئ فى حسبانى إن أنا أطلب من الجانب الأجنبى إن هو يمول على إن احنا نردهاله بعد كده.

يعنى الحقيقة إحنا وصلنا فى خفض استثمارات فى كل القطاعات الى الحد الأدنى، وإلا يبقى معناها إن احنا بنسلم إذا خفضنا الرقم اللى هو ١٢ مليون جنيه، الفرق اللى أنا باتكلم عنه إن المشروعات اللى فى التنفيذ مقرر إن كثير منها يستمر سنة أخرى فى صناديقه زى ما حصل فى السنتين أو التلاتة اللى فاتوا الى أن تأتى السنة الجاية.

الصورة اللى أنا الحقيقة حرصت عليها السنة دى، إن احنا نشّطب المشروعات اللى كانت قاربت الانتهاء وأوقفت؛ يعنى هنخلص مشروع وحدة الدرفلة، هنخلص مصنع السماد بتاع حلوان، هنخلص مصنع السماد بتاع أسيوط، هنخلص كل التوسعات بتاعة الورق بصورة نهائية.. الصناعات الأساسية كلها اللى بدأنا فيها، طبعا الاستثمارات بتاعة إعداد الاكتشافات البترولية للإنتاج إديناها أولوية أولى.

فأنا أرجو هذا الهدف، إن المشروعات اللى صرفنا عليها عشرات بل مئات الملايين من الجنيهات، مانجيش نعطلها لفترة سنه إضافية علشان المبلغ اللى احنا مختلفين عليه، وأنا أعتقد إنه من حيث المشروعات التخطيط راجعها وأقرها.

جاب الله: هو لا شك إن كل المبالغ الاستثمارية الإجمالية دى مش هتنفق كلها بحكم إن النقد الأجنبى لسه صورته مهياش نهائية، فممكن يعنى إجابة الصناعة الى طلبها فى حدود النقد المحلى من وفورات المبالغ اللى مش هتصرف بالنقد المحلى فى هذه الاستثمارات لعدم وجود نقد أجنبى. أما إن كان فيه ٢ مليون جنيه نقد أجنبى، فدى متوقفة على زيادة صادرات الصناعة؛ إذا أمكن إنها تصدر زيادة شوية وتجيب لى ٢ مليون هيبقى فيه وفورات فى النقد المحلى تقدر تاخد منه ١٢ مليون.

صدقى: بالنسبة لصادرات الصناعة..

جاب الله: والصناعة بالذات يعنى السنة دى أود أقول: إن – زى السيد صدقى سليمان ما قال – أكرمت؛ لأن السنة اللى فاتت كانت ٢٥٪ من الاستثمارات، السنة دى واخدة ٣٧٪ من الاستثمارات قطاع الصناعة.

صدقى: هو بالنسبة لصادرات الصناعة، يافندم هو أنا أحب أدى صورة إن احنا السنة دى بنصدر بما قيمته ١١١ مليون جنيه، وهذا الرقم فيه احتياط زى ما ذكرت – بإذن الله – يعنى يتجاوز بأكتر من الرقم اللى الدكتور السيد جاب الله ذكره، هو فى مقابلة الإنفاق المحلى المقابل.

فى حالة زيادة الاستثمارات، أنا ذكرت مثال إنما أنا بدى أقول إن احنا ماحطناش حاجات بيتم الاتفاق عليها؛ مثلا تشغيل الترسانة البحرية، مثلا لحساب تشغيل وحدات للتصدير بالنسبة للاتحاد السوفيتى أو لغيره مادخلناش بلغونا رسميا، وبنتفاوض معاهم على أساس إن احنا نصدر لهم ٥٠٠٠ طن من إنتاج شركة المطروقات للاتحاد السوفيتى، مايدخلكش ٥٠ ألف طن مشغولات من إنتاج شركة الحديد والصلب؛ مدخلناهاش على أساس إن كانت لسه ماجاش التعاقد، فأنا يعنى بقول: إن أرقام الصادرات بإذن الله نتجاوزها.

إذاً الناحية دى أنا متفائل فيها. يقابلها بس هل ممكن تشغيل النقد المحلى اللازم للقطاعات الأخرى مش لقطاع الصناعة؟ وأظن أنا أثرت هذا الموضوع من أول يوم، إن الأرقام بتاعتنا لا تتضمن الإنفاق اللازم للمرافق المدرج بالنسبة للقطاعات التانية؛ فالحقيقة أرجو إن هذا الرقم يدرج وهو مش لنا بل للقطاعات الأخرى.

حجازى: أنا بس برضه عايز أقول الحقيقة إن أنا استنفذت كل الموارد، أنا أخدت كل الاحتياطات والمخصصات والموارد الموجودة. أنا بعتقد إذا كان فى فترة الأشهر الأولى بيبان مركز النقد الأجنبى على حصيلته نتيجة صادرات، مفيش ما يمنع إطلاقا ننظر فى الخطة على ضوء التحقيق الفعلى؛ لأن اللى حاصل من متابعه السنة دى زى ماشايف، الأرقام الأخيرة لغاية ما وصلنا لغاية دلوقتى ٤٦ مليون عجز، إنما يتوقع شهر يوليو ١٠ – ١٥ – ٢٠ مليون إن مكانش أكتر.

فمن حيث حتى التمويل المحلى، برضه مش عايزين نتحمس للتوسع فى استثمارات محلية وبعدين نبص نلاقى استنفذنا جامد ومفيش حاجة؛ يعنى كل الاحتياطات الموجودة فى الشركات إحنا أخدناها لأن مكناش نبقى قادرين.

وبعدين إذا ظهر عندنا فائض والشركات سددت الضرائب اللى عليها وحصل نوع من التحصيل.. حركة سيولة فى البلد، بنقدر نعيد النظر فى الاستثمارات.

الحاجة التانية يافندم: أنا بعتقد إن احنا مناقشناش مشروعات فى اللجنة الرباعية، إحنا بصينا لمسميات مشروعات الخطة عامه كإطار، إنما كدراسة اقتصادية للمشروع الميزانية بتمشى ما بعرف حاجة عن المشروعات تفصيلا اقتصاديا، مكانش يمكن دراستها فى ظرف أسابيع؛ فالدراسة الاقتصادية واجبة، لازم على الأقل نحمى أنفسنا من التضخم وأى وفورات تتحقق فى خلال السنة. وأنا متوقع على ضوء الموازنة المادية اللى هيحصل فيها تخفيض ٢٠٪، هيبقى فيه حوالى ١٠ مليون زائد الـ ١٣ بتوع التعمير يبقى ٢٣؛ يعنى نتيجة الدراسة الاقتصادية إذا أسفرت عن وفر يبقى ممكن إعادة النظر فى الخطة.

صدقى: هو بس صعب أوى يافندم إن احنا نخش على السنة من غير ما نعرف إيه المشروعات اللى بنفذها. يعنى – زى ما قال الدكتور حجازى – بعد ٦ أشهر نعيد النظر؛ يعنى مثلا هل بأجل الموافقة على بدء تنفيذ المجمع لمدة ٦ أشهر؟ يعنى أنا مرتبط بتعاقد مع الاتحاد السوفيتى لتنفيذ المشروع بتوقيت زمنى معين فى التواريخ، لازم يصاحبه استثمار فى عمل الطريق وعمل السكة الحديد وعمل خط الكهربا فى نفس الوقت، ماقدرش أستنى أنا الى بعد ٦ أشهر وبعدين أقرر إلا إذا أخدنا قرار بتأجيل البت فى بدء تنفيذ مشروع المجمع لمدة ٦ أشهر. بالنسبة لباقى المشروعات أنا بقول: إنها مشروعات فى التنفيذ!

حجازى: المفروض دراسة عليها برنامج زمنى على مدار ١٢ شهر، يعنى المفروض إن أى حد بيضع خطة لبلد بيقوم بوضع فى الأشهر يعنى خطة زمنية لعمليات التنفيذ؛ سواء من الناحية المحلية أو من ناحية النقد الأجنبى، بالعكس النهارده العنصر الحاكم النقد الأجنبى هيأثر على النقد المحلى. أنا بعتقد إن العملية محتاجة الى نوع من الدراسة شوية تفصيلية، يعنى كل الأرقام اللى جاية فى التخفيض أو فى الخزانة أو اللى عرضت على اللجنة الاقتصادية، يعنى مفيش أى دراسة تفصيلية عرضت بحيث توضع خطة زمنية وبرنامج للإنفاق شكله إيه.

وبعدين عاوزين برضه نبطل حكاية إن الخزانة هى تقول الاعتمادات فى المشروعات، زى المصروفات زادت تبقى عمليات الحقيقة مش هتجيب نتيجة، أنا عاوز اعتماد إضافى عاوز ضمان.. الى آخره، مالم توضع بمعرفة القطاعات خطة زمنية للإنفاق المحلى وللإنفاق الأجنبى تتجمع على مستوى الدولة وتوضع لدى الوزارات المختصة بالتخطيط والخزانة والاقتصاد، يبقى عملية سباقة الصرف مش عملية تنفيذ خطة.

أنا مابقولش إننا نؤجل خالص، بقول: نحط خطة وبعدين فى حدود الاعتمادات المدرجة صناعات بـ ١٠٩ المفروض إن التمويل بتاعها هيتم على أشهر.

طبعا لازم فيه برنامج زمنى وإنفاق على مدار السنة، بناء على هذا نقيم نفسينا بعد ٦ أشهر نكون عرفنا الموقف بالنسبة للنقد الأجنبى بالنسبة للالتزامات اللى على البلد، وبالتالى نقدر على ضوء هذا إذا وجدنا فيه وفورات فى بعض القطاعات بتروح للمشروعات ذات الأولوية.

صدقى: يعنى هل بنمشى فى التنفيذ فى كل المشروعات وبعدين بعد ٦ أشهر نراجع نفسنا ولاّ إيه يعنى؟

حجازى: لا.. أنا بقول: يمكن يكون فيه مشروعات بنأجل تنفيذها ٣ أشهر وبنبتدى فى مشروعات، يعنى مش معقول الواحد هيفتح فى مثلا ١٠٠ مشروع هيفتح فيهم بكره فى يوليو!

صدقى: لا.. ده هم مفتوحين.. ده هم فى التنفيذ.

حجازى: بندى قرار لتنفيذ بعضهم والبعض الآخر يؤجل الى أن يبان الموقف، ده النقد الأجنبى كله معلق يعنى.

صدقى: يعنى أنا الحقيقة مش قادر أوافق على كلام الدكتور عبد العزيز حجازى لسبب، والأخ صدقى قال: إن الصناعة خدت السنة اللى فاتت كام، طب ما هو إحنا المشكلة النهارده إن احنا بنعالج الموقف اللى نتج من الانكماش فى قطاع الصناعة فى السنتين تلاتة اللى فاتوا، أنا عندى مصانع إتأخر بدء الإنتاج منها سنتين وتلاتة نتيجة لعدم إعطائها اعتمادات.

سيادتك زرت مصنع حلوان مع كوسيجن لما كان هنا، وشوفت آلات مصنع السماد فى الصناديق، إتعطل هذا المصنع سنتين عن التنفيذ نتيجة لعدم اعتماد المبالغ، نتيجة لهذا إيه؟ إنه السماد اللى هو ٢٠٠ ألف طن بتستورده وزارة الصناعة بالعملة الصعبة سنويا منذ ذلك التاريخ. نفس الشئ بالنسبة لمصنع السوبر فوسفات بتاع أسيوط، نفس الشئ بالنسبة لكثير.. مصانع النسيج، أنا روحت المحلة لقيت المبانى عنابر جاهزة ومصروف عليها ملايين من الجنيهات وفاضية؛ لأنه صدر قرار بإيقاف تنفيذ هذه المشروعات! مشروع كربونات الصوديوم، أما وصلت ٢٣٠٠ طن من الآلات، واعتمد له فى ميزانية العام الماضى ١٣٠ ألف جنيه للتخزين؛ نصرف ١٣٠ ألف جنيه علشان نخزن الصناديق!

فأنا السنة دى بحاول أعالج الموقف اللى نتج، أنا بقول: نتيجة لأن احنا لو وقفنا إن أنا باقرر النهارده إن عدد من هذه المشروعات نؤجل كمان أو نستمر فى تأجيل تنفيذه مع إن آلاته موجودة ومبانيه موجودة فيه جزء منها، يعنى لمدة سنة تانية، وكل الإنتاج لهذه المشروعات أساسى؛ سماد بترول نسيج أو غزل كل هذه المسائل الحقيقة مربوطة ببعضها.

سليمان: هو الواقع برضه للتاريخ، أولا: إنه التخطيط راجع جميع مشروعات الوزارات وقرر أسبقيات أولى وتانية وتالتة، وفى اللجنة الرباعية نوقشت الأسبقية الأولى واتخفضت أيضا؛ يعنى ضغطنا القطاعات الأخرى ضغط شديد. ده محصلش فى الصناعة، يعنى وزارة الصناعة تقدمت بمشروع ١٥١ مليون جنيه، التخطيط عرضه على اللجنة كما هو من غير ما يضع أى أسبقيات، وبعدين قعدنا مع الدكتور عزيز وراجيناه فى إن هو يخفض الـ ١٥١ الى ١٠٤، إنما يعنى الصورة عندنا مهياش متكاملة عما هى المشروعات اللى داخلة فى الـ ١٠٤، وما هى المشروعات التى معتبرها أسبقية تانية وأسبقية تالتة. يعنى هو

القطاعات الأخرى تعرضت لضغطين، قطاع الصناعة بالمشروعات اللى تقدم بيها لم تناقش فى اللجنة الرباعية، وكنا فى انتظار الأسبقيات اللى هيضعها الدكتور عزيز.

صدقى: هو المشروعات تفصيليا قدمت للسيد وزير التخطيط وأيضا للسيد وزير الخزانة، ومشروع مشروع وتفصيلاته، مش كده يادكتور سيد؟! اللى هو أهداف المشروع والنقد الأجنبى وإنتاجه وتفصيلاته ونقد محلى، واللجنة اعتبرت يعنى إنه حسب الأولويات اللى احنا متقدمين بيها إنها بتتمشى مع أهداف الخطة. ولذلك – كما سمعت – إن التخطيط كان بيؤيد الخطة الكاملة، على ضوء النقص فى موارد الميزانية طلب منا إن احنا نخفضها الى ١٠٤، إحنا كنا قلنا: مانقدرش نخفض الى ١٠٤، اتفقنا على الـ ١٠٩,٥ وهو ده الرقم. الخلاف الوحيد اللى برز بعد كده، إن لما جينا اعتمدوا الـ ١٠٩,٥ قالوا: لا.. ده منها ١٧,٩٠٠,٠٠٠ لقطاعات أخرى؛ اللى هى مشروعات للقطاعات التانية تخدم مجمع الحديد والصلب، مع إن احنا فى جميع المذكرات اللى قدمناها للجنة الرباعية والتخطيط والخزانة – والكشف قدامى – لا تتضمن استثمارات المرافق الخارجية اللازمة لمجمع الحديد والصلب لعام كذا، وزارة الإسكان وزارة النقل ووزارة الكهربا كذا؛ يعنى كنا واضحين غاية الوضوح.

حجازى: المبلغ الـ ١٧ مليون أصلا داخل فى الـ ١٥١، يعنى هو التخفيض تم على إجمالى الاستثمارات الـ ١٥١ الى ١٠٩، إذا تحققت بقى ١٩ مليون نقد حر؛ فيعنى التخصيص بتاع الـ ١٠٩ كان على ضوء إنه من ١٥١ الى ١٠٩.

صدقى: لا تتضمن.

حجازى: لا.. الـ ١٥١ تتضمن.

صدقى: ١٣٣، تتضمن الاعتمادات بتاعت الصناعة كانت ١٣٣,٦٠٠,٠٠٠، وطلب منا إن احنا نخفضها الى ١٠٤ واتفقنا فى اللجنة الرباعية إنها تبقى ١٠٩ .

حجازى: يعنى كان حصل لبس.

صدقى: يمكن حصل لبس وأنا اتصلت بيك بالتليفون، وأنا كنت نبهت الى هذا إن فيه خلاف فى المفهوم أرجو إن تأخذه فى الحسبان.

حجازى: ما هو يعنى ماقدرناش لأن ٣٠٥ مستنفذة على الآخر، يعنى الحقيقة القطاعات كلها يعنى أنا متوقع إن بعض القطاعات أخدت أقل مما يجب؛ لأن الحقيقة الطلبات كتيرة جدا وعملية الاعتمادات عملية مش سهلة.

عبد الناصر: على العموم بتعمل أسبقيات يعنى بالنسبة لهذا.

صدقى: إحنا يافندم عملنا ٤ أسبقيات: أول أسبقية الإحلال والتجديد، تانى أسبقية..

عبد الناصر: أصل إذا حاولنا نناقش الأسبقيات هنقعد نناقشه للصبح مش هانوصل لنتيجة! وأنا مش هوصل لقرار.. يعنى مش هدى قرار فى الموضوع ده.

صدقى: يعنى ننقص ١٢ مليون، يعنى هنضطر نؤجل شوية.

عبد الناصر: يعنى إعمل أسبقيات وبعدين ناقشه فى الموضوع.
السلام عليكم.